منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

أهداف
التنمية المستدامة

منع التطرّف العنيف من خلال التعليم

دليلٌ لصانعي السياسات

التعليم 2030

قطاع التربية في اليونسكو

تعتبر اليونسكو التربية والتعليم الأولوية الكبرى للمنظمة، إذ يندرج التعليم في عِداد حقوق الإنسان الأساسية ويرسي القواعد اللازمة لبناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة. واليونسكو هي وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المعنية بالتربية والتعليم. ويتولى قطاع التربية في اليونسكو ريادة المساعي العالمية والإقليمية في مجال التعليم، وتعزيز النُظم التعليمية الوطنية، والتصدي للتحديات العالمية المعاصرة عن طريق التعليم، مع التركيز على المساواة بين الجنسين وعلى أفريقيا.

جدول الأعمال العالمي للتعليم حتى عام 2030

لقد عُهد إلى اليونسكو، بصفتها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المعنية بالتربية والتعليم، بريادة وتنسيق جدول أعمال التعليم حتى عام 2030. ويندرج جدول أعمال التعليم حتى عام 2030 في إطار المساعي العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر عن طريق تحقيق 17 هدفاً للتنمية المستدامة بحلول عام 2030. ولا يمكن تحقيق أي هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بدون التعليم. وتشتمل هذه الأهداف على هدف خاص بالتعليم، وهو الهدف 4 الذي يرمي إلى «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع». ويقدم إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 الإرشادات اللازمة لتحقيق هذا الهدف النبيل والالتزام بالتعهدات الطموحة التي ينطوي عليها.

قطاع التربية
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

التعليم 2030

صدر في عام 2018 عن منظّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلم والثقافة
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

© اليونسكو 2018

الترقيم الدولي الموحد للكتب:
ISBN 978-92-3-600065-7

هذا المنشور متاح مجانًا بموجب ترخيص نسبة المصنف إلى مؤلفه – التقاسم بالمثل 3.0 IGO (CC-BY-SA 3.0 IGO)
(رابط الإجراء القانوني)/http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo

يقبل المستفيدون، عند استخدام محتوى هذا المنشور، بالالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو. (رابط) http://www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-ar

ترجم عن الإنكليزية
العنوان الأصلي: *Preventing violent extremism through education A guide for policy-makers*
صدر في عام 2017 عن منظمة الأمم المتّحدة للتربية والعلم والثقافة

إنّ التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبّر عن أيّ رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأيّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حددها أو تخومها.

إن الآراء والأفكار المذكورة في هذا المطبوع هي خاصة بالمؤلف وهي لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بشيء.

صورة الغلاف: Guillermo del Olmo/Shutterstock.com
تصميم وطباعة اليونسكو
طبع في لبنان

منع التطرّف العنيف
من خلال التعليم

دليلٌ لصانعي السياسات

تمهيـــد

على مدى السنوات الماضية، ارتفعَ عددُ الهجمات المُبلَّغ عنها المرتكَبة من قبل المجموعات المتطرّفة العنيفة. وفيما نشهدُ المآسي في جميع القارّات، نفهمُ أنّ التطرّف العنيف لا يعرفُ حدودًا ويطالُ كلّ مجتمع. غير أنّ الشباب هم أكثر المعرّضين للخطر. إنّهم الأهداف الرئيسية لاستراتيجيات التجنيد، وهم يقعون ضحية العنف المتطرّف. وهذه الظاهرة تنبّهنا إلى خطر ضياع جيلٍ من الشباب في براثن اليأس والانعزال.

في مواجهة هذه التهديدات، لا يوجدُ حلٌّ واحد. لا شكّ في أنّ الاستجابات الأمنية مهمّة، إلّا أنّها غير كافية، ولن تعالج الظروف العديدة الكامنة التي تولّد التطرّف العنيف وتدفعُ الشباب إلى الانضمام إلى المجموعات المتطرّفة العنيفة. إنّنا نحتاجُ إلى قوّة إقناع، كالتعليم. ونحتاجُ بصورةٍ خاصّة إلى تعليمٍ جيّد مُجدٍ ودامج ومنصف.

فهذا هو الشرط اللازم للعمل الفعّال، ويقتضي ذلك من البلدان أن تتفّذ في الوقت نفسه استجاباتٍ قصيرة الأجل، ومتوسّطة الأجل، وطويلة الأجل. وبغية مساعدة البلدان في جهودها، قامت اليونسكو بتطوير هذا المنشور منع التطرّف العنيف من خلال التعليم: دليلٌ لصانعي السياسات. يستجيبُ الدليلُ أيضًا لقرار المجلس التنفيذي لليونسكو في خلال دورته المئة والسابعة والتسعين (197 EX/Dec46) الذي أقرّت الدول الأعضاء من خلاله بأهمية منع التطرّف العنيف من خلال التعليم، وطلبت من اليونسكو مساعدتها في هذا المسعى.

إلى جانب دليل المعلّم حول منع التطرّف العنيف الصادر عن اليونسكو، يقدّمُ هذا الدليل توجيهاتٍ تقنية لأخصّائيي التعليم (صانعو السياسات، والمعلّمون، ومختلف الجهات المعنية بالتعليم) حول كيفية مواجهة التحدّيات الملموسة التي يطرحُها التطرّف العنيف ضمن كلّ مجتمع. يرمي الدليل بشكلٍ خاصّ إلى مساعدة صانعي السياسات ضمن وزارات التربية على تحديد أولويات الإجراءات الوقائية الفعّالة، والتخطيط لها، وتنفيذها.

وبما أنّنا نسعى إلى استجاباتٍ مستدامة، من المهمّ جدًا أن نشدّد على أنّه ما من «حلٍّ واحدٍ يناسب جميع الحالات». فالاستراتيجيات التعليمية لدعم جهود الوقاية سوف تختلف اختلافًا كبيرًا بحسب السياق – مثلاً: وضع النزاع، البيانات الديموغرافية، نموذج المواطنة، التعليم الخاصّ/الرسمي. غير أنّ القاسم المشترك لجهود الوقاية يجب أن يكمن في معالجتها لدوافع التطرّف العنيف وبناء مناعة المتعلّمين حيال التصريحات والدعايات الترويجية التي تثير الأحقاد وتشرّع استخدام العنف.

يحدونا أملٌ جامع بأن يوفّر الدليل للدول الأعضاء الأدوات اللازمة لتطوير أنظمة تعليمية من شأنها أن تساهمَ في خلق مجتمعات سلمية وفي تعزيز التماسك الاجتماعي عن طريق تأمين تعليم مُجدٍ ومنصف بنوعيةٍ جيّدة

د. كيان تانغ
المدير العام المُساعِد لقطاع التربية

شكر وتقدير

تعربُ اليونسكو عن تقديرها وامتنانها للوقت والجهد اللذَين بذلهما الأشخاص الذين شاركوا في إعداد، وإصدار، والتعليق على هذا المنشور الهامّ منع التطرّف العنيف من خلال التعليم: دليلٌ لصانعي السياسات.

جرى تطوير هذا المنشور بإشراف سو – هيانغ تشوي، مديرة قسم الدمج والسلام والتنمية المستدامة، وآليكساندر ليخت، رئيس قسم التعليم من أجل التنمية المستدامة والمواطنة العالمية، قطاع التربية، في المقرّ العامّ لليونسكو. ونخصُّ بالشكر ليديا روبرخت على دورها القيادي في تنسيق وتحرير المنشور. كذلك، قام كلّ من كاريل فراكابان، وجويس بوان، وأليس موسك، وإياروسلافا خاركوفا، وخوان باولو راميريز – مايراندا من القسم، بتقديم تعليقاتٍ قيّمة وحجازي ادريس وميسون شهاب من مكتب اليونسكو – بيروت لمتابعة ترجمة ومراجعة هذا المنشور وجعله متاحًا للجمهور العربي وسمحوا بأن يؤتي هذا المنشور ثمارَه.

ولم يكن من الممكن تحقيق هذا العمل من دون الخبراء الذين قدّموا مساهماتٍ فريدة، وهم: لين دايفس، أستاذة فخرية في التعليم الدولي في جامعة برمينغهام، وغابرييل غوتيلمان، مستشارة في السياسة العامة.

كذلك، استفادت اليونسكو إلى حدٍّ كبير من الآراء التي قدّمها الخبراء الفرديون، وتحديدًا الذين شاركوا في اجتماع التشاور بشأن منع التطرّف العنيف من خلال التعليم، الذي عُقِدَ في المقرّ العام لليونسكو (21 – 22 آذار/مارس 2016، باريس، فرنسا) وآخرين. والشكرُ موصولٌ على الإسهامات إلى ا. س. أغبانا (مكتب المستشار الأمني الوطني، نيجيريا)، ومحمّد بن عبد القادر (اللجنة الوطنية لليونسكو، المغرب)، وهرمان ديباريس – أوكومبا (مركز منع الراديكالية المؤدّية إلى العنف، كندا)، وعماد فريخة (بيت تونس، فرنسا)، وفيرونيك غاستي (وزارة التربية والأبحاث، فرنسا)، وجورج غوديا (البعثة الدائمة لكينيا لدى اليونسكو)، وأليف كيليش (مركز الدراسات الأوروآسيوية)، وزينون كووال (بعثة والونيا – بروكسل في باريس)، وماري – كريستين لوكومبت (المركز العالمي للتعدّدية، كندا)، وسوران

نجاو (وزارة التربية والعلوم والتكنولوجيا، كينيا)، وكومار راماكريشنا (كلّية الدراسات الدولية، سنغفورة)، وأنيلا شال (مركز ساباوون، سوات، باكستان)، وغري أوولفيرود (البعثة الدائمة للنرويج لدى اليونسكو)، وهوغو وستر (الوكالة الوطنية للتعليم، السويد)، ونيلسي رايمان (الأنروا)، وبينيديكت روبرت (المفوّضية الأوروبية)، وكارولين بونتيفراكت (الأونروا)، وكيلي سيمكوك (مؤسّسة تيم باري جوناثان بال للسلام)، وكريستوفر رينولدز (مجلس أوروبا)، وميليكا بوبوفيتش.

ونتوجّه بالشكر الخاصّ إلى المشاركين الكُثُر في مؤتمر اليونسكو الدولي لمنع التطرّف العنيف من خلال التعليم: اتّخاذ الإجراءات (19 – 20 أيلول/سبتمبر 2016، نيودلهي، الهند) الذين ساهموا عبر تشارُك خبراتهم، وتوقّعاتهم، وأفكارهم حول دور التعليم في منع التطرّف العنيف.

علاوةً على ذلك، نُعربُ عن امتناننا العميق لزملائنا من المقرّ العام لليونسكو وفي الميدان، على تعليقاتهم ومراجعتهم: غوانغ – شول تشانغ، وفرانشيسكو غوميز دوران، وريكاردو دي غيمارابيس – بينتو، وسينثيا غوتمان، ولويز هاكثوسن، وبول هكتور، وكزافييه هوسبيتال، وإرمغارادا كاسينسكايتي، ودوي لينش، ودوف لينش، وفيليب معلوف، وسوريا سعد–زوي، وخورخي سيكويرا، وروفاني سيغاموني، وأكيمي يونيمورا. ونشكرُ أيضًا زملاءنا في معاهد اليونسكو، أنانثا كومار دورايابا‌ه (معهد المهاتما غاندي للتربية من أجل السلام والتنمية المستدامة)، وهيو – جونغ كيم (مركز آسيا والمحيط الهادئ للتربية من أجل التفاهم الدولي)، وأنّا تشونغ (مركز آسيا والمحيط الهادئ للتربية من أجل التفاهم الدولي)، ومورتين سيغسغارد (المعهد الدولي للتخطيط التربوي).

أخيرًا، الشكرُ موصولٌ إلى جميع الذين دعموا إصدار الدليل: كاثي نولان التي نقّحته، وفرانك درويت الذي تكفّل بالتصميم والتخطيط الأساسي، ومارتن ويكيندين الذي قدّم الدعم التنسيقي لإصداره.

المحتويات

1. المقدّمة 10

2. فهم التطرّف العنيف 17

2.1. المصطلحات 18

2.2. الدوافع والمسارات 20

2.3. دور التعليم 23

3. مجالات العمل 29

3.1. سياسات للإدماج والتنوّع 29

3.2. تعزيز المناعة والانخراط البنّاء 32

3.3. بيئات مدرسية آمنة وداعمة 37

3.4. تدابير هادفة للمتعلّمين المعرّضين للخطر 41

3.5 تعاون الجهات المعنية 45

4. طرائق التنفيذ 56

4.1. مقاربات على صعيد القطاع 58

4.2. مقاربات حول المنهاج 59

4.3. تدريب ودعم المعلّمين 60

4.4. المقاربات والتدخّلات القائمة على المدرسة ككلّ 62

4.5. التعليم غير النظامي والمبادرات المجتمعية 63

4.6. الشراكات بين القطاعات 65

5. الأسئلة الأكثر شيوعاً 68

ملاحظات ختامية 73

1. المقـــدمـــة

1. المقدّمة

السياق - لقد أمسى التطرّف العنيف تهديدًا خطيرًا يواجه المجتمعات حول العالم، ويمسّ بأمن، ورفاه، وكرامة الكثير من الأفراد الذين يعيشون في البلدان المتطوّرة والنامية على حدّ سواء، وكذلك سبل عيشهم السلمية والمستدامة. وهو أيضًا يطرحُ تحدّياتٍ وخيمة على حقوق الإنسان. لغاية الآن، تُقيَّم التحدّيات التي يطرحُها التطرّف العنيف من منظورٍ عسكري وأمني بالدرجة الأولى. من العام 2001 إلى العام 2017، ستكونُ حكومة الولايات المتّحدة وحدها قد أنفقت حوالى 1.78 تريليون دولار أميركي لمحاربة الإرهاب. ويُقدَّرُ بأنّ إنفاق الاتّحاد الأوروبي قد ارتفع من 5.7 مليون يورو في العام 2002 إلى 93.5 مليون يورو في العام 2009. ويزدادُ إدراكُ الحكومات أنّ تخصيص الأموال لتشديد التدابير الأمنية غير كافٍ لحماية الجميع من الهجمات الإرهابية التي يرتكبُها أفراد متطرّفون عنيفون. ولا بدّ من النظر في الجهود الرامية إلى منع التطرّف العنيف ضمن إطارٍ شمولي.

الاستراتيجية العالمية - في هذا السياق، شكّل الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتّحدة العالمية لمكافحة الإرهاب[1] (30 حزيران/يونيو – 1 تمّوز/يوليو 2016) فرصةً لإعادة التشديد، من بين أهداف أخرى، على أهمية جهود الوقاية، ورحّب بخطّة عمل الأمين العام للأمم المتّحدة لمنع التطرّف العنيف (الصادرة في كانون الأوّل/ديسمبر 2015). وبهذه المناسبة، أوصت الجمعية العامة للأمم المتّحدة بأن تبحث البلدان في تنفيذ توصياتها ذات الصلة، حسبما ينطبق على السياقات الوطنية، بدعمٍ من الأمم المتّحدة.

في الخطّة، يدعو الأمين العام للأمم المتّحدة إلى مقاربةٍ شاملة لمعالجة الظروف الكامنة التي تدفعُ الأفراد إلى الانضمام إلى المجموعات المتطرّفة العنيفة. وتشمل أولويات العمل التي تنصّ عليها ضرورة دعم «التعليم، وتطوير المهارات، وتيسير التوظيف» كوسيلةٍ لتشجيع الاحترام للتنوّع البشري وتحضير الشباب للدخول إلى مكان العمل. وتتطرّقُ التوصية أيضًا إلى الحاجة إلى الاستثمار في البرامج التي تروّج للمواطنة العالمية وتوفّر تعليمًا شاملاً من المرحلة الابتدائية وصولاً إلى التعليم العالي، بما في ذلك التعليم التقني والمهني.

كذلك، اعتمدَ المجلسُ التنفيذي لليونسكو، في دورته المئة والسابعة والتسعين، قرارًا بشأن «دور اليونسكو في الترويج للتعليم كأداةٍ لمنع التطرّف العنيف»، يقرُّ بالدور المحفّز للتعليم في تعزيز مناعة الشباب[2]. ونصَّ القرارُ كذلك على أنّه ينبغي أن يكونَ هذا العمل مرتبطًا بالتزام اليونسكو الأوسع للترويج للتعليم من أجل المواطنة العالمية، والتعليم من أجل حقوق الإنسان، والمبادرات الأخرى التي تقودُها المنظّمة في ميادين الثقافة والتواصل لمنع التطرّف العنيف.

الوثائق، والقرارات، والمقرّرات ذات الصلة، الصادرة عن الأمم المتّحدة واليونسكو، حول منع التطرّف العنيف

- قرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة 60/288، استراتيجية الأمم المتّحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، A/RES/60/288 (8 أيلول/سبتمبر 2006)[3]
- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة، التهديدات التي يتعرّض لها السلام والأمن الدوليان بسبب الأعمال الإرهابية، S/RES/2178 (24 أيلول/سبتمبر 2014)[4]
- المجلس التنفيذي لليونسكو 197 EX/Decision 46، دور اليونسكو في الترويج للتعليم كأداةٍ لمنع التطرّف العنيف (7 تشرين الأوّل/أكتوبر 2015)[5]
- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة 2250، حول الشباب، والسلام، والأمن، S/RES/2250 (9 كانون الأوّل/ديسمبر 2015)[6]
- خطّة العمل لمنع التطرّف العنيف، تقرير للأمين العام، A/70/674 (كانون الثاني/يناير 2016)[7]
- قرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة 70/291، استعراض استراتيجية الأمم المتّحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، A/RES/70/291 (1 تمّوز/يوليو 2016)[8]
- قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة 30/15 بشأن حقوق الإنسان ومنع التطرّف العنيف ومكافحته[9]

استجابة اليونسكو - بالإشارة إلى الاستراتيجيات التي أقرّتها الأمم المتّحدة والمجلس التنفيذي لليونسكو، يسعى قطاع التربية في اليونسكو إلى بناء قدرات الجهات المعنية الأساسية في مجال التعليم، وهم صانعو السياسات التعليمية، والمعلّمون، وموظّفو المدارس، والجهات الفاعلة العاملة في بيئات تعليمية غير نظامية. ويجري ذلك من خلال تطوير مواد إرشادية ليستخدموها:

- في النصف الأوّل من العام 2016، أصدرَ القطاع دليل المعلّم حول منع التطرّف العنيف. وتُرجِمَ الدليل إلى أربع لغات من لغات الأمم المتّحدة، وهي العربية، والانكليزية، والفرنسية، والروسية.
- يتوجّه هذا الدليل الراهن إلى صانعي السياسات التعليمية، وموظّفي المدارس، والمربّين بشكلٍ عام. ويقدّمُ نصائحَ عملية حول ما يمكن القيام به ضمن النظام التعليمي، وفي المدارس، وفي البيئات التعلّمية كافة لدعم التدابير الوقائية الفعّالة.

تساهمُ جهودُ اليونسكو في هذا الميدان في تحقيق الخطّة العالمية للتعليم – أجندة التعليم 2030 – وبشكلٍ خاصّ تنفيذ المقصد 4.7 التابع للهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة حول التعليم.

على المستوى التنظيمي، يجري العمل على تطوير النشاطات المشتركة والتعاون بين قطاعات التربية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، والاتّصال، والثقافة، من المقرّ العام ومن قبل المكاتب الميدانية:

- **التعليم كأداة لمنع التطرّف العنيف** – تسعى اليونسكو إلى مساعدة البلدان على تنفيذ برامج تعليمية تبني مناعة الشباب حيال الرسائل المتطرّفة العنيفة وتعزّز حسًّا إيجابيًا من الهوية والانتماء. ويجري هذا العمل ضمن إطار التعليم من أجل المواطنة العالمية.
- **الائتلافات على الإعلام وشبكة الإنترنت من أجل منع التطرّف العنيف** – من خلال الاستفادة من الإنترنت ذي التغطية العالمية ومن شبكة شركاء اليونسكو المتنوّعة، تعملُ المنظّمة على حشد الجهات المعنية – لا سيّما الشباب، وصانعي السياسات، والباحثين، والجهات الفاعلة الإعلامية – لاتّخاذ إجراءاتٍ فعّالة، سواء عبر شبكة الإنترنت أو خارجها، لمنع التطرّف العنيف والراديكالية على الانترنت والاستجابة لهما. ويشمل ذلك على وجه الخصوص المساعدة في تطوير خطابات بديلة للمحتوى المتطرّف على الإنترنت، ومحاربة خطاب الكراهية على الإنترنت، وبناء قدرة الجهات المعنية على تطوير استجابات مبتكرة، مع تعزيز حماية حرية التعبير، والخصوصية، والحرّيات الأساسية الأخرى.

- **مشاركة وتمكين الشباب** – يركّزُ فريق اليونسكو للشباب على خلق بيئةٍ تمكينية لتمكين الشباب ومشاركتهم الديمقراطية، من أجل ضمان إتاحة الفرص للشابات والشبّان لكي يصبحوا مواطنين عالميين ناشطين. وإنّ استجابتها المشتركة بين قطاعاتٍ عدّة لقرار مجلس الأمن 2250 بشأن الشباب، والسلام، والأمن، تضعُ الشابات والشبان في صميم معالجة الأسباب الجذرية للتطرّف العنيف. فالربط بين التربية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، والاتّصال والمعلومات، والثقافة، يكفلُ تزويدَ الشباب بالتدريب المتعدّد الأوجه، والمهارات، والدعم المطلوب للانخراط كمواطنين ناشطين، وقيادة الحركة العالمية نحو خلق عالمٍ سلمي.
- **تكريس التنوّع الثقافي** – تعملُ اليونسكو على إشراك الشباب في حماية جميع أشكال التراث والترويج للتنوّع الثقافي من أجل تعزيز مجتمعات أكثر عدالةً، وشمولية، وسلمية، وذلك عن طريق حملة «الاتّحاد من أجل التراث» #Unite4Heritage، والبرامج التعليمية حول التراث والإبداع. وتسهّلُ هذه المبادرات إشراك الشباب في حماية جميع أشكال التراث، والترويج لها، وتناقلها، ومشاركتهم الناشطة في الحياة الثقافية.

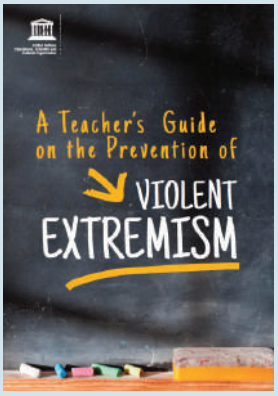

دليل المعلّم حول منع التطرّف العنيف هو دليلٌ مرجعي مقتضب وعملي للمعلّمين والمربّين في المستوى الابتدائي حتى الثانوي، حول كيفية إدارة المناقشات في الصفّ عن المسائل الجدلية من أجل منع التطرّف العنيف.

يحتوي الدليل على معلوماتٍ وقائعية تفضحُ الخرافات والمفاهيم الخاطئة المحيطة بالمسائل، ويقدّمُ رسائل إيجابية، مثل تلك التي تقع في صميم مفهوم المواطنة العالمية. ويتضمّنُ أيضًا نصائح عملية وتوصيات حول كيفية إشراك المتعلّمين في محادثات ومناقشات هادفة، فضلاً عن إعداد وإدارة المناقشات الصفّية حول الموضوع. وأخيرًا، يطرحُ الدليل أمثلة على المواد والمراجع الأساسية التي يمكن أن تساعد المعلّمين ليشعروا بمزيدٍ من الثقة في معالجة المسألة.

الدليل متوفّر على الرابط التالي:
http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002446/244676e.pdf

الجهات المستفيدة - الجهات الفاعلة والجهات المعنية العاملة في مجال التعليم هم المستفيدون الرئيسيون المستهدفون من هذا الدليل، وهم صانعو السياسات، والمخطّطون، ومطوّرو المناهج، ومدرّبو المعلّمين، ومدراء المدارس، والمعلّمون، والمستشارون، ومجالس إدارة المدارس. وعلى الرغم من التركيز على نظام التعليم الرسمي، غير أنّ المبادئ والتوجيهات العامة الواردة في هذا الدليل يمكن أن تكون مُجدِية للمربّين العاملين في الرابطات الشبابية، والمراكز المجتمعية، والنوادي الرياضية، إلخ. كذلك، ستجدُ المنظّمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني العاملة مع الشباب الدليلَ مفيدًا، كونه يقدّم اقتراحات بشأن كيفية التعاون مع الشباب – سواء داخل المدرسة أو خارجها – في الجهود الرامية إلى منع التطرّف العنيف. ويمكن للجهات المعنية العاملة في الوكالات الإنمائية أن تجدَ أيضًا مصدرَ إلهام في الدليل من أجل تطوير الشراكات وتنفيذ برامج ومشاريع لبناء القدرات حول منع التطرّف العنيف.

أقسام الدليل - يحتوي الدليل على خمسة أقسام. بعد المقدّمة (**القسم** 1)، يشرحُ **القسم** 2 بعض المصطلحات الأساسية ويستعرضُ دورَ التعليم في منع التطرّف العنيف. أمّا **القسم** 3 فيحدّد خمسة مجالات عمل رئيسية لصنع السياسات في التعليم (الرسمي وغير النظامي). يمكن تنفيذ التدابير الموصوفة في هذا القسم بطرق عدّة، تبعًا للسياق. أمّا **القسم** 4 فيوفّرُ لمحة عامة حول أبرز طرائق التنفيذ. وأخيرًا، يقدّمُ **القسم** 5 إجاباتٍ عن الأسئلة الأكثر شيوعًا المستمدّة من المشاورات المتعدّدة التي ساعدت على صياغة هذا الدليل. ويرمي هذا القسم إلى إلقاء نظرة ثاقبة على التحدّيات الفعلية التي يمكن أن تنشأ عند المباشرة في تطوير وتنفيذ التدابير لمنع التطرّف العنيف من خلال التعليم.

كيفية استخدامه - نظرًا إلى تعقيد ظاهرة التطرّف العنيف، ينبغي النظر إلى الآراء والتوصيات الواردة في هذا الدليل على أنّها خلاصة للفكر السائد والممارسات الجيّدة وفقًا لأخصّائيي التعليم. وليس المقصود من الدليل أن يكون إلزاميًا. فهو يوصي بإجراءاتٍ يمكن تنفيذها عند الاقتضاء، بعد تكييفها مع السياق لضمان أنّها تتصدّى للتحدّيات المحدّدة التي يطرحُها التطرّف العنيف ضمن كلّ مجتمع.

تتبع هذه المقاربة العملية من الاعتراف بأنّ ظاهرة التطرّف العنيف لا تزال صعبة الفهم، على الرغم من كمّية البحوث المتزايدة المتعلّقة بآليات الراديكالية التي تؤدّي إلى العنف. فبحسب الباحثين[10]، لا يمكن استقراء التعميمات بسهولة من الحالات الفردية، كما أنّ ذلك ليس مرغوبًا، لأنّه يمكن أن يتسبّب بوصم فئاتٍ معيّنة، ممّا يؤدي بدوره إلى زيادة التوتّرات والنزاعات. فمع هذه الثغرات في فهمنا لهذه الظاهرة المتنامية، من المهمّ التأكيد على أنّه لا يوجد مسار وحيد للتطرّف العنيف، كما أنّه لا توجدُ له استجابةٌ واحدة.

2. فهـــم التطرّف العنيف

2. فهم التطرّف العنيف

2.1. المصطلحات

تُعتبَرُ المصطلحات المحيطة بمفهوم التطرّف العنيف معقّدة، وما زالت تشكّلُ موضعَ جدالٍ إلى حدٍّ كبير. يُعزى ذلك إلى أسباب متعدّدة، أبرزُها أنّ الكثير من المصطلحات المُستخدَمة في هذا الميدان لا ترتبط بتعريفات متعارف عليها عالميًا. فكما هو مبيّن في خطّة عمل الأمين العام للأمم المتّحدة لمنع التطرّف العنيف، ليست تعريفات «الإرهاب» و«التطرّف العنيف» صريحة. وتحديدُ هذه المصطلحات هو من اختصاص الدول الأعضاء، حتّى إذا كان على هذه التعريفات أن تمتثل لالتزامات البلد بموجب القانون الدولي، وتحديدًا قانون حقوق الإنسان.

في هذا السياق، قرّرت الجمعية العامة للأمم المتّحدة اتّباع «مقاربة عملية» إزاء المسألة، وهي تتمثّل في عدم السعي إلى توفير تعريف لهذه المصطلحات. اعتمدت بدلاً من ذلك – وبالتوافق – استراتيجية الأمم المتّحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي تطرحُ مقاربةً استراتيجية وتشغيلية ومشتركة لمكافحة الإرهاب. وبالمثل، تعتزم خطّة عمل الأمين العام للأمم المتّحدة لمنع التطرّف العنيف اتّباع «مقاربةٍ عملية» لمنع التطرّف العنيف، من دون السعي إلى معالجة مسائل التعريف[11].

وثمّة سببٌ آخر يجعل المناقشات المتعلّقة بالمصطلحات معقّدة في السياقات الدولية، وهو ناتج عن التحدّيات المرتبطة بالترجمة. فلا يمكن أن ننكر أنّ هذه المصطلحات، عندما تُترجَم، قد تتّخذ معاني جديدة، أو منحرفة، ممّا يزيد من احتمال سوء التفاهم بين الثقافات. علاوةً على ذلك، إنّ الأخصّائيين العاملين على منع التطرّف العنيف من قطاعات مجتمعية وسياقات مختلفة، ربّما يستخدمون كلماتٍ مماثلة للإشارة إلى حقائق مختلفة، الأمر الذي يضيف درجة أخرى من التعقيد على المناقشات حول التطرّف العنيف.

ونظرًا إلى عدم وجود إجماع حول التعريفات، يوصى بأن تُناقَش هذه المفاهيم وتُحدَّد على المستوى الوطني، كشرطٍ مسبق لأيّ جهدٍ تخطيطي، من أجل فهم التبعات المتعدّدة

لكلّ مصطلح فهمًا كاملاً. ومع ذلك، من أجل تزويد صانعي السياسات ببعض التبصّر حول الموضوع، وذلك على الرغم من التحدّيات المصطلحية المُشار إليها أعلاه، يستعرضُ القسمُ التالي المصطلحات الأساسية المُستخدَمة بشكلٍ شائع في الميدان.

التطرّف - حرفيًا، «التطرّف» يعني «الإيمان بالأفكار البعيدة جدًا عمّا يعتبره معظم الناس صحيحًا أو معقولاً، ودعم هذه الأفكار»[12]. إذًا، يشيرُ «التطرّف» إلى المواقف أو السلوكيات التي تُعَدّ خارجة عن المألوف. ولعلّ هذا المفهوم المعجمي الأساسي يسلّطُ الضوء على الطبيعة الذاتية للمصطلح نفسه، الذي قد يتّخذ معاني مختلفة تبعًا للجهة التي تحدّد العُرف وتقرّر ما هو مقبولٌ أو غير مقبول على هذا الأساس.

التطرّف العنيف - لا يوجد تعريف متّفق عليه دوليًا للتطرّف العنيف[13]. فالمفهوم الأكثر شيوعًا للمصطلح – المُطبَّق في هذا الدليل – هو أنّه يشير إلى معتقدات وأفعال الأشخاص الذين يدعمون أو يستخدمون العنف لتحقيق غايات إيديولوجية، أو دينية، أو سياسية[14]. ويشمل ذلك الإرهاب وغيره من أشكال العنف الطائفي والمرتبط بدوافع سياسية. كذلك، يحدّدُ «التطرّف العنيف» عادةً عدوًا، أو أعداء، يشكّلون موضوع كراهية وعنف. والأساسُ المفاهيمي للتطرّف العنيف هو أنّه لجوءٌ إلى استخدام العنف بدوافع إيديولوجية، ويقومُ عادةً على نظريات المؤامرة.

الإرهاب - يشيرُ «الإرهاب» إلى استراتيجيةٍ معيّنة مُعتمدة لتحقيق غايةٍ سياسية، وتتّصف بخلق الخوف واستغلاله بصورةٍ متعمّدة. في قرارٍ تاريخي للجمعية العامة للأمم المتّحدة (A/RES/64/297)، أعربت البلدان عن إدانتها القوية والقاطعة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، «أيًا كان مرتكبوه، وحيثما ارتُكِبَ وأيًا كانت أغراضه، حيث إنّه يشكّل أحد أفدح الأخطار التي تهدّد السلام والأمن الدوليين»[15]. لا يغطّي هذا الدليل النطاق الواسع للنشاطات التي يمكن إدراجها في فهم الإرهاب، بل يقتصر على معالجة استخدام العنف بدوافع إيديولوجية. وكثيرًا ما يُستبدَل مصطلح «التطرّف العنيف» بمصطلح «الإرهاب» وبالعكس على نحو مغلوط. ففي حين أنّ الإرهاب هو شكل من أشكال التطرّف العنيف، والإرهاب يكون أيضًا في كثير من الأحيان ناتجًا عن دوافع إيديولوجية، غير أنّ الأساس المفاهيمي للإرهاب الذي يميزّه عن التطرّف العنيف هو خلق الخوف أو الرعب كوسيلةٍ لتحقيق غايةٍ ما.

الراديكالية - كما هي الحال مع مصطلح «التطرّف»، يشكّلُ مصطلح «الراديكالية» موضوعَ جدالٍ كبير عندما يُستخدَم في سياق التطرّف العنيف. والهاجسُ يكمنُ في أنّ استخدام المصطلح قد يخدمُ لتبرير الحدود على حرّية التعبير. في الواقع، يمكن تعريف «الراديكالي» بطرق متنوّعة تبعًا للظرف السائد. ففي سياقاتٍ معيّنة، قد يشير بكلّ بساطة إلى «مَن يريد التسبّب بتغييرٍ سياسي». وفي سياق الجهود الرامية إلى منع التطرّف العنيف، يُستخدَم مصطلح «الراديكالية» بشكلٍ شائع لوصف العمليات التي يعتمد الشخص من خلالها وجهات نظر أو ممارسات متطرّفة إلى حدّ تشريع استخدام العنف[16]. والمفهومُ الأساسي هنا هو عملية تبنّي العنف. فإذا أردنا أن نشير إلى العملية التي يصبح الشخص من خلالها متطرّفًا عنيفًا، فستكونُ عبارة «الراديكالية المؤدّية إلى العنف» ملائمة أكثر من «التطرّف العنيف»، التي تركّز على اللجوء إلى العنف بدوافع إيديولوجية.

المناعة - تشيرُ المناعة بشكلٍ عام إلى قدرة الفرد على تخطّي التحدّيات التي تخلّفُ تأثيرًا سلبيًا على رفاهه العاطفي والجسدي. في سياق التطرّف العنيف، تشيرُ «المناعة» إلى القدرة على المقاومة – أو عدم التقيّد بـ – وجهات النظر والآراء التي تصوّر العالم بحقائق حصرية، ما يشرّعُ الحقد واستخدام العنف. في التعليم، ينطوي ذلك على تطوير قدرة الطلّاب على التفكير بطريقةٍ ناقدة، والتعلّم عن طريق الاستفسار (التعلّم القائم على الاستفسار)، والتحقّق من الوقائع لكي لا يقعوا فريسةً لوجهات النظر التبسيطية وذات البُعد الواحد للعالم، التي تنشرُها المجموعات المتطرّفة العنيفة. فبناءُ المناعة بين الطلّاب والشباب هو واحدٌ من التدابير الأساسية التي يمكن تنفيذها من قبل القطاع التربوي لمنع انتشار التطرّف العنيف.

2.2. الدوافع والمسارات

الدوافع - إنّ جذور التطرّف العنيف التي تؤدّي إلى العنف متنوّعة ومتعدّدة. فلا توجدُ علامةٌ واحدة تشيرُ بأيّ درجةٍ من اليقين إلى أنّ الشخص معرّض للخطر. في العادة، تُصنَّفُ دوافع التطرّف العنيف ضمن فئتَين: عوامل «الدفع» و«الجذب». تشيرُ عوامل الدفع إلى الظروف المؤدّية إلى التطرّف العنيف. إنّها العمليات الأوسع التي قد «تدفعُ» الأفراد نحو المجموعات المتطرّفة العنيفة. أمّا عوامل الجذب فتُفهَمُ باعتبارها حوافز فردية تستقطب المجنّدين المحتملين والأساس المنطقي الذي قد يُستخدَم لتشريع العنف[17].

تُفنَّدُ هذه العوامل في ما يلي لمساعدة صانعي السياسات على فهم المسارات الشخصية للتطرّف التي قد تقودُ الفرد إلى ارتكاب فعلٍ عنيف. والقائمة لا تعني أنّ كلّ عاملٍ منفرد هو «علامة» حتمية على التطرّف العنيف. ففي حين يمكن أن يساهم الفقر مثلاً في حالاتٍ معيّنة في دفع الأفراد إلى الانضمام إلى الحركات المتطرّفة العنيفة، إنّما لا يجب اعتباره سببًا ضروريًا، أو السبب الأوحد[18].

في الواقع، يتمثّلُ القصدُ من وضع هذه القائمة الإرشادية للعوامل في إيصال الفكرة بأنّه من شأن مجموعةٍ من عوامل الدفع والجذب أن تساعد على تفسير كيف أنّ الدوافع الفردية، والمصادفات والخيارات الشخصية، ضمن سياقٍ معيّن مؤاتٍ للتطرّف العنيف، قد تشكّل أسبابًا داعية إلى القلق.

ومن الأساسي فهم هذه الفروق الدقيقة لتفادي التعميم الذي قد يسبّب بوصم الفئات، الأمر الذي يولّد بدوره المظالم والمشاعر الجماعية بالاستياء التي تؤجّجُ أكثر فأكثر التصريحات العنيفة المتطرّفة.

دوافع التطرّف العنيف

عوامل الجذب (الدوافع الفردية)	عوامل الدفع (الظروف المؤاتية)
• الخلفيات الفردية (البحث الوجودي والروحي عن الهوية والغرض، الرؤية اليوتوبية للعالم، الملل، أزمة المراهقة، الإحساس بالرسالة والبطولة، الوعد بالمغامرة والسلطة، جاذب العنف، إلخ.) • التماثل مع المظالم الجماعية وتصريحات التظلّم التي تثير ردود فعل عاطفية قوية، والتي قد يتحكّم بها القادة من أصحاب الكاريزما • تشويه وإساءة استخدام المعتقدات، والإيديولوجيات السياسية، والاختلافات الإثنية والثقافية (جذب وجهات النظر التبسيطية للعالم التي تقسّم العالم إلى مجموعتَين «نحن وهم»، إلخ.) • جذب القيادة الكاريزمية والجماعات والشبكات الاجتماعية (أي المجنّد الكاريزمي الذي يوفّر الوصول إلى السلطة والمال، وحسّ الانتماء إلى مجموعة/جماعة قويّة، إلخ.)	• انعدام الفرص الاجتماعية-الاقتصادية (الفقر، البطالة، الفساد، إلخ.) • التهميش، والظلم، والتمييز (بما في ذلك اختبار الإقصاء والظلم، والوصمة، والذلّ) • ضعف الحوكمة، وانتهاكات حقوق الإنسان وحكم القانون (الافتقار إلى الخبرة في/ممارسة عمليات الحوار والنقاش، وثقافة الإفلات من العقاب على السلوك غير القانوني، وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان المرتبكة بإسم أمن الدولة، وغياب الوسائل لإيصال الأصوات أو التنفيس عن الاحتقان، إلخ.) • النزاعات الممتدّة وغير المحلولة • عمليات الراديكالية في السجون التي تؤدّي إلى تشريع العنف • إلخ.

المسارات - لا توجد وصفة أو صيغة واحدة من عوامل الدفع والجذب التي تُنتجُ متطرّفًا عنيفًا، كما أنّ هذه العوامل لا تبقى ثابتة عبر مختلف مراحل حياة الشخص. فتأثُّر الشخص بالتطرّف العنيف قد يتغيّر مع الوقت، وقد يتفاوت تبعًا للظروف. من هذا المنطلق، لا يوجد مسار معياري للتطرّف المؤدّي إلى العنف. بالتالي، ليس من الصعب فحسب بل من غير المُجدي أن نحاولَ أيضًا تحديد مجموعة ثابتة من «الملامح المعيارية» للمتطرّفين العنيفين.

يشيرُ العلماء الذين يدرسون النزاع المسلّح[19] إلى نظرية «الطمع مقابل المظلمة» لشرح الحافزَين الأكثر شيوعًا للمشاركة في النزاع المسلّح. يشيرُ «الطمع» إلى مفهوم أنّ المحاربين يُوجَّهون بتحليلٍ للكلفة والفائدة. إذا طبّقنا ذلك على التطرّف العنيف، فهو يعني أنّ الأفراد ينضمّون إلى المجموعات المتطرّفة العنيفة من أجل المكاسب التي يمكنها توفيرها (مثلاً: المال، السلطة، السيطرة على الشعب والأرض). أمّا المظلمة فتشيرُ إلى الحجّة القائلة إنّ الأفراد يلجؤون إلى الأسلحة من أجل مسائل الهوية (مثلاً: الإثنية، والدين، والطبقة الاجتماعية) وليس من أجل تحسين وضعهم الاقتصادي.

والقاسمُ المشترك في الحالتَين هو أنّه يُنظَر إلى العنف كوسيلةٍ مقبولة للحصول على بدل، و/أو جزاء، و/أو تعويض، و/أو إصلاح.

2.3. دور التعليم

ما الذي يمكن تحقيقه؟ - لا يمكنُ للتعليم أن يمنعَ فردًا من ارتكاب فعلٍ عنيف بإسم إيديولوجيةٍ متطرّفة عنيفة، غير أنّ توفير تعليم مُجدٍ وبنوعيةٍ جيّدة قد يساعدُ على خلق الظروف التي تصعّبُ تكاثر الإيديولوجيات والأفعال المتطرّفة العنيفة. على وجهٍ أخصّ، يمكن للسياسات التعليمية أن تضمن عدم تحوّل أماكن التعلّم إلى أرض خصبة للتطرّف العنيف. ويمكنها أن تضمن أيضًا مساهمة المحتويات التعليمية ومقاربات التعليم/التعلّم في تطوير مناعة المتعلّمين حيال التطرّف العنيف. وبالتالي، فإنّ دور التعليم لا يتمثّل في اعتراض المتطرّفين العنيفين أو تحديد الأفراد الذين يُحتمل أن يصبحوا متطرّفين عنيفين، وإنّما في خلق الظروف التي تبني الدفاعات، ضمن المتعلّمين، ضدّ التطرّف العنيف، وتقوّي التزامهم باللا عنف والسلام.

التعليم في خطّة عمل الأمين العام للأمم المتّحدة لمنع التطرّف العنيف (A/70/674)

«التعليم، وتطوير المهارات، والتوظيف» يشكّل واحدًا من مجالات العمل السبعة المحدّدة في خطّة عمل الأمين العام للأمم المتّحدة.

«في إطار مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي، علينا أن نتأكّد من أنّ كلّ طفل يتلقّى تعليمًا جيّد النوعية يُعدّه للحياة، على نحو ما هو منصوص عليه في إطار الحقّ في التعليم. وينبغي أن يشمل التعليم تلقين الاحترام لحقوق الإنسان والتنوّع، وتشجيع التفكير النقدي، وتعزيز الإلمام بوسائط الإعلام والتكنولوجيا الرقمية، وتنمية المهارات السلوكية والاجتماعية والوجدانية التي يمكنها أن تسهم في التعايش السلمي والتسامح.

1. الاستثمار في التعليم، لا سيّما التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، أي بين سنّ الثالثة والثامنة، من أجل كفالة أن يحصل جميع الأطفال على تعليم شامل للجميع وجيّد النوعية، مع مراعاة تنوّع البيئات الاجتماعية والثقافية؛
2. تنفيذُ برامج تعليمية تعزّز مفهوم «المواطنة العالمية»، والمهارات الشخصية، والتفكير النقدي، والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، واستكشافُ سبل إدراج التربية على المواطنة في المناهج والكتب المدرسية والمواد التعليمية، وبناء قدرات المدرّسين والمربّين من أجل دعم هذه الخطّة؛
3. توفير التعليم الشامل من المرحلة الابتدائية إلى مرحلة الدراسات العليا، بما في ذلك التعليم التقني والمهني، وتوفير الإرشاد للأشخاص الضعفاء، بمن فيهم النازحون، بالاستعانة بتكنولوجيا الإنترنت والأجهزة المحمولة؛»

المرجع: تقرير الأمين العام للأمم المتّحدة – خطّة عمل لمنع التطرّف العنيف، (كانون الأوّل/ديسمبر 2015)، A/70/674: الفقرة 54

الفعالية - التعليم وحده لا يمكن أن يكون له سوى تأثير محدود على منع التطرّف العنيف إذا كان يعزّز وجهات النظر الإقصائية للعالم ويتقبّل العنف بأيّ شكلٍ من الأشكال. فمن أجل ترك تأثيرٍ فعّال، يجب أن تعالج السياسات والممارسات التعليمية، بشكلٍ مباشر وغير مباشر،

الدوافع المحدّدة للتطرّف العنيف. والاستمرارُ في نهج العمل المعتاد لن يُجدي نفعًا، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الحلول الآنية. فثمّة حاجة إلى مزيجٍ من التدابير التعليمية القصيرة، والمتوسّطة، والطويلة الأجل.

ويتمثّل أحد أهمّ هذه التدابير في تنفيذ سياسات وممارسات تعليمية شاملة ومنصفة لا تنظر إلى الاختلافات الفردية كمشكلات يتعيّنُ تصويبها، بل كفرص لإثراء التعلّم[20]. على المستوى التربوي، هذا يعني إعطاء الأولوية ليس فقط للمهارات المعرفية، بل أيضًا للمهارات الاجتماعية-العاطفية والسلوكية للمتعلّمين، بهدف تعزيز احترام التنوّع والانخراط المسؤول. وفي حين يمكن إجراء مناقشة مكثّفة حول الدور المحدّد للتعليم في منع التطرّف العنيف، ترى اليونسكو أنّ اختيار عدم القيام بأيّ شيء حتّى يتمّ حلّ الجدال ليس خيارًا. فالتهديد المتزايد للتطرّف المؤدّي إلى العنف يشيرُ إلى أنّه باستطاعة الأنظمة التعليمية أن تفعل المزيد لتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال توفير تعليم مُجدٍ ومنصف بنوعيةٍ جيّدة.

فعندما لا تقومُ المدارس بتزويد الطلّاب بالتعلّم المُجدي – بما في ذلك الأدوات والفرص لتحديد مستقبلهم والتعلّم عن المسائل الحسّاسة المرتبطة بالنزاعات والمشاحنات المحلّية والعالمية – من المرجّح أن يسعى الطلّاب إلى طلب الأجوبة من مصادر أقلّ موثوقيةً للمعلومات، ربّما يتحكّم بها المجنِّدون المتطرّفون العنيفون.

وأخيرًا، يلعبُ التعليم دورًا هامًا في برامج فكّ الارتباط، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج. يوصي المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، في مذكّرة روما بشأن الممارسات الجيّدة لإعادة تأهيل المجرمين المتطرّفين العنيفين وإعادة إدماجهم، بأن تشمل جهود وبرامج إعادة التأهيل برامج المهارات المعرفية ودورات التعليم الأساسي، فضلًا عن التدريب المهني[21].

مشروع ساباوون، باكستان

نُفِّذ مشروع ساباوون الذي أطلقه الجيش الباكستاني وأدارته منظّمة أكاديميات الرعاية الاجتماعية والتدريب (سوات) منذ العام 2009، لنزع الطابع الراديكالي وإعادة تأهيل المحاربين الصغار السابقين الذين كانوا منخرطين في نشاطات متطرّفة عنيفة واعتقلهم الجيش في سوات والمناطق المجاورة في باكستان. استنادًا إلى مقاربةٍ وتدخّلٍ فرديَّين، يتّبعُ المشروع نموذجًا من ثلاث خطوات:

الرسم 1: نموذج ساباوون لنزع الطابع الراديكالي وإعادة التأهيل

المصدر: بيراشا، ف.، خان، ر.ر.، أيوب، أ.، وأيجاز، ك. 2015. باكستان: دروسٌ من نزع الطابع الراديكالي لمحاربي الطالبان الشباب، ص. 50 في كيفية المنع: التطرّف وخيارات السياسات – صدرَ عن معهد طوني بلير للتغيير العالمي (مؤسّسة طوني بلير الإيمانية سابقًا).

في وقت الانضمام (الخطوة 1)، يخضعُ المستفيدون الشباب (مراهقون تقلّ أعمارُهم عن 18 سنة) لتقييم مكثّف يرمي إلى تحديد حالتهم العاطفية والنفسية-العصبية، وكذلك مستواهم التعليمي، مع أخذ سجلّهم المدرسي السابق بعين الاعتبار. وعلى هذا الأساس، يستفيدُ الشباب من وحدات تعلّمية مكيّفة تهدفُ إلى تطوير وتحسين التفكير النقدي والمهارات النفسية-الاجتماعية. وقد تترافق أيضًا مع دورات تدريبية مهنية.

لمعرفة المزيد عن مشروع ساباوون:
http://tonyblairfaithfoundation.org/sites/default/files/How%20to%20Prevent_Global%20Perspectives%20Vol%202_0.pdf

3. مجـــالات العمـــل

الأبعاد الأساسية للاستجابات الفعّالة
لمنع التطرّف العنيف
المناعة
الإدماج
الشراكة
الأمان والرفاه
الإجراءات

3. مجالات العمل

كما أنّ المسار إلى التطرّف العنيف هو رحلة معقّدة وفردية، فلا توجد مجموعة واحدة من الحلول لمنع التطرّف العنيف من خلال التعليم. فسوف تختلف الاستجابات التعليمية وفقًا للسياق، أي: حالة النزاع، والديموغرافيا، ونموذج المواطنة، والترتيب بين مزوّدي الخدمات من القطاعَين العام والخاص، إلخ.

تبعًا لقدرات كلّ بلد واحتياجاته ومتطلّباته، يمكن متابعة مجالات العمل الواردة أدناه بشكلٍ فردي أو كجزءٍ من خطّة وقائية متكاملة.

3.1. سياسات للإدماج والتنوّع

المبادئ - يتمثّل أحد عوامل الجذب المرتبطة بالتطرّف العنيف في حسّ الانتماء الذي يشعر به المنضمّون إلى مجموعةٍ متطرّفة عنيفة. فبالنسبة إلى هؤلاء الأفراد، تُعتبَرُ العضوية بمثابة وسيلة لتخطّي مشاعر الإقصاء أو الظلم. ويظهرُ أيضًا أنّها تخلق بيئة اجتماعية يبدو وكأنّها تقدّر الفرد وتمنحُ أعضاءَها مهمّةً خاصّة. ويمكن أن تساهمَ المدارس في جاذبية المجموعات المتطرّفة العنيفة عندما لا تفي بوعدِها بإدماج الأطفال في المجتمع وتزويدهم بحسٍّ من الانتماء إلى مجتمعٍ تعلّمي.

انطلاقًا من هذا المفهوم، يجبُ على الأنظمة التعليمية أن تنفّذ وتطبّق سياسات تعليمية شاملة تتيحُ لجميع الفتيات والفتيان أن يشعروا بالأمان، والتمكّن، والثقة بأنّهم أعضاء متساوون في مجتمع التعلّم. في هذا السياق، ينطوي الإدماج على الالتزام بالبحث المستمرّ لإيجاد طرق أفضل للاستجابة لتنوّع المتعلّمين[22] وضمان أن يختبر المتعلّمون تنوّعهم بطريقةٍ إيجابية. فكلّ متعلّم مهمّ، وهو على القدر نفسه من الأهمية مثل سواه. والسياسات الشاملة التي تستند إلى مبدأ الاحترام، تتعلّق بتعلّم العيش مع، ومن خلال، التنوّع والاختلاف بشكلٍ يومي في السياق التعليمي.

وحتّى في البلدان والسياقات التي يبدو سكّانها غير متنوّعين من حيث الخلفية الاجتماعية والثقافية، تُعتبَرُ مبادئ الإدماج واحترام التنوّع مهمّة للغاية، كونها تساعد الطلّاب على تطوير وجهات نظر أكثر انفتاحًا وتسامحًا للعالم، وهي بدورها تمكّنهم من العيش بانسجامٍ أكبر مع الآخرين خارج إطار حدودهم الوطنية.

كذلك، تساعدُ السياسات التعليمية الشاملة على التوعية حول مظاهر التنوّع الأقلّ وضوحًا ضمن المجتمع، والتي تُعَدّ بمثابة مصادر قيّمة للإبداع والابتكار. لذا، فإنّ الإدماج واحترام التنوّع هما من المبادئ التي تقع في صميم سياسة التعليم التي تسعى إلى تقويض التطرّف العنيف.

المهام الأساسية - أوّلاً وقبل كلّ شيء، ينبغي أن تنعكس مبادئ الإدماج واحترام التنوّع في المنهاج وفي الكتب المدرسية والمواد المرجعية الأخرى. فقد يشعر الطلّاب القادمون من مجموعات الأقلّيات بأنّهم مهمّشون إذا لم تكن مجتمعاتهم المحلّية أو هوياتهم الجماعية، بما في ذلك المراجع الثقافية، ممثّلة كما يجب، أو إذا لم تكن ممثّلة على الإطلاق في المواد التعلّمية والمدرسية. في الواقع، من شأن الصور النمطية الانقسامية والتصويرات القائمة على الوصمة للأفراد الذين ينتمون إلى مجموعات محدّدة (سواء في الأكثرية أو الأقلّية) أن تسيء إلى الطلّاب أو أن تقلّل من شأنهم إذا لم يتمّ دحض هذه الصور النمطية ثمّ إزالتها من المواد التعلّمية والتعليمية. ولعلّ خطاب الكراهية[23] يشكّلُ التهديد الأخطر للمتعلّمين وللبيئات التعلّمية. لذا، ينبغي إدانته بشكلٍ قاطع وإزالته من جميع المواد التعلّمية والتعليمية (بما في ذلك الموارد على شبكة الانترنت).

وينبغي أن يكون المعلّمون ومطوّرو المناهج على بيّنة من التأثير المحتمل لما يُحذَف و/أو للأمثلة المضلّلة على تصوّرات المتعلّمين للآخرين (ضمن مجتمعهم وخارج حدودهم)، كما يجب تزويدهم بالتوجيه الملائم لتعزيز فهم التنوّع واحترامه. يمكن أن يتحقّق ذلك من خلال التعاون مع المؤسّسات الثقافية، مثل المتاحف والمراكز الثقافية، التي توفّر فرصًا بديلة للشباب من أجل التعرّف على ثقافتهم الخاصّة والثقافات الأخرى. ويمكن أن يساعد هذا التعاون أيضًا في إدراك وفهم التفسيرات المختلفة للأحداث التاريخية، لا سيّما إذا كانت سببًا للخلافات المتجذّرة والاستياء بين المجموعات والمجتمعات المحلّية.

كذلك، فإنّ إخضاع المنهاج العام لإصلاحٍ أو تنقيحٍ بشكلٍ مستمرّ من شأنه أن يشكّل فرصةً مثالية لإزالة التصويرات الضارّة والترويج للقيم التي تعزّز حسّ الانتماء إلى إرثٍ إنساني مشترك. في بعض البلدان، تتولّى وحدةٌ خاصّة ضمن وزارة التربية، بالتشاور مع خبراء من وزارات أخرى تُعنى بالشؤون الثقافية، والشبابية، والاجتماعية، دراسة الكتب الحالية والجديدة على ضوء السياسات الوطنية بشأن الاعتراف بمجموعات الأقلّيات. يمكن أيضًا تحديث الكتب من خلال الاستخدام التكميلي للمواد الأحدث على شبكة الإنترنت أو وسائل أخرى، من أجل توسيع فهم المتعلّمين لقيم التنوّع الثقافي وجميع أشكال التراث. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إبراز الطابع المتشابك والديناميكي للثقافة، الناجم عن التبادلات المستمرّة بين الأفراد، والجماعات المحلّية، والمجتمعات على مرّ الزمن.

البرامج التعليمية حول التراث والإبداع

تنظّمُ اليونسكو منتديات الشباب للتراث العالمي من أجل تعزيز الحوار والتعاون بين الثقافات، فضلًا عن تعميق فهم الشباب للتنوّع الثقافي. وهي تقودُ أيضًا مبادرة متطوّعي التراث العالمي التي تُشرِكُ الشباب ومنظّماتهم في صون وتعزيز التراث الثقافي. تهدفُ هذه المبادرة إلى تعزيز مهارات الشباب في حفظ التراث وتشجيع التفاهم المتبادل.

بالإضافة إلى ذلك، قامت اليونسكو بتطوير أدوات مبتكرة على شبكة الإنترنت. فرزمة التراث العالمي بين أيدٍ شابّة تعرّفُ الشباب على مواقع التراث العالمي وتاريخه، وعلى ثقافاتهم الخاصّة وثقافات الآخرين؛ كما أنّ رزمة التنوّع الخاصّة بالشباب تزيدُ الوعي حول أهمية التنوّع الثقافي والإمكانات الإبداعية في تعزيز التفكير النقدي، والتعبير عن الذات، والحوار.

تتوفّرُ المزيدُ من المعلومات على الرابط التالي:
http://whc.unesco.org/en/wheducation/ and http://en.unesco.org/creativity/capacity-building/youth/diversity-kit-for-youth

التحدّي - في البلدان التي تكونُ فيها الجهات الفاعلة غير الحكومية هي الجهات الأساسية التي تقدّم التعليم، يصبحُ تعزيز الإدماج واحترام التنوّع من خلال المنهاج والممارسات التربوية مهمّةً شاقّة، لا سيّما في حالة المدارس المنظّمة خارج إطار الدولة التي تعملُ بموازاة نظام الدولة. فالمدارس غير المنظّمة قد تقودُ الأطفال إلى نظام قيم منفصل، وهو ربّما لا يعزّزُ القيم المدنية، وقد يمنع المتعلّمين من تطوير منظور واسع النطاق للعالم والمجتمع الذي ينتمون إليه. في بعض الظروف، أخفقت هذه النظم بشكلٍ واضح في إعداد الطلاب بما فيه الكفاية لعالم العمل والتكنولوجيا، ممّا أسهم في تهميشهم. وهذا الأمر قد يؤدّي بدوره إلى تفاقم مظالمهم الاجتماعية[24].

يمكنُ الحدّ من مخاطر تفاقم الانقسامات الاجتماعية الناتجة عن تكاثر الأنظمة المدرسية من خلال إيجاد آليات فعّالة للحوار حول السياسات. فوضعُ حدٍّ أدنى من المعايير الأكاديمية وغيرها لجميع أشكال المؤسّسات التعليمية في بلدٍ ما، ورصد وإنفاذ تطبيقها (عن طريق الامتحانات، والتفتيش المدرسي، وما إلى ذلك). يمكن أن يكون مفيدًا أيضًا في هذا الصدد.

3.2. تعزيز المناعة والانخراط البنّاء

لمَ المناعة؟ - قد يُجتذبُ الأفراد إلى المجموعات المتطرّفة العنيفة لأسباب شخصية، عندما يبدو أنّ فوائد الانضمام إلى مجموعةٍ ما – سواء من حيث الطابع أو من حيث المركز – تلبّي احتياجات محدّدة وتوفّرُ حلولاً بسيطة للمعضلات المعقّدة. ولمواجهة هذه الاتّجاهات وتقوية مناعة المتعلّمين حيال التصريحات المتطرّفة العنيفة، يتعيّنُ على المربّين إيلاء اهتمامٍ خاصّ للتحدّيات الشخصية للمتعلّمين فيما يتصارعون مع مسائل الرفاه، والهوية، والمعنى، ويتمّ إغراؤهم للتحوّل نحو القادة الكاريزميين للحصول على الإجابات. ينطوي ذلك على تحفيز المعلّمين، ودعمهم، وتزويدهم بالمهارات والأدوات الملائمة لفهم تحيّزاتهم الخاصّة، ومن ثمّ بناء الدفاعات حيال التصريحات المتطرّفة العنيفة على مستوى الطلّاب الفرديين. وقد يكونُ من المفيد أيضًا ربط المعلّمين بالأخصّائيين الآخرين المعنيّين في المجتمع المحلّي – من قطاعات العدالة، والشؤون الاجتماعية، وحماية الطفل – من أجل تزويد المتعلّمين بالمساعدة ذات الصلة وفي الوقت المناسب حول مجمل مجموعة المسائل التي قد يتصارعون معها.

وبما أنّه لدى المتعلّمين في المجتمع المعاصر وصولٌ إلى مجموعة من الموارد التعلّمية، لا سيّما على شبكة الإنترنت، فهناك حدٌّ معيّن لما يمكن أن تقومَ به المدارس كمؤسّسات لحمايتهم من عوامل الجذب. بالتالي، فإنّ الدفاعات الأكثر فعالية هي تلك التي تعزّز ثقة المتعلّمين بأنفسهم وقدراتهم من أجل صنع خياراتٍ مسؤولة وسليمة.

كيف؟ - إنّ المناعة إزاء التطرّف العنيف تنطوي على مقاومة الحقائق والرسائل التبسيطية وذات البُعد الواحد التي تتقبّل أو حتّى تثير الأحقاد واستخدام العنف كوسيلةٍ لحلّ المشكلات. تُظهِرُ الأبحاث أنّه يمكن لبعض المهارات المعرفية، والاجتماعية، والعاطفية أن تساعد المتعلّمين على مقاومة مثل هذه المنظورات الضيّقة[25]. والقدرة على التفكير بطريقةٍ ناقدة وفهم وجود وجهات نظر متعدّدة تشكّلُ إحدى هذه المهارات. فهذا يتيحُ للطلّاب رؤية الأمور من أكثر من منظور واحد والسعي للحصول على أدلّة للمنظورات التي يفرضها الآخرون. ويركّزُ ذلك أيضًا على التعلّم الموضوعي، فيحدّ بالتالي من خطر التصرّف بناءً على العواطف الفورية أو المعلومات المحدودة، والوقوع فريسةً لنظريات المؤامرة.

من أجل تطوير هذه المهارات، يجب تزويد المتعلّمين بفرص أو منابر تُناقَشُ فيها بطريقةٍ ملائمة المسائل الحسّاسة و«النارية» التي تقسّم المجتمعات المحلّية، وتؤثّر على الأطفال، وتشجّع وجهات النظر التبسيطية للعالم والآخرين. من خلال خلق مساحات آمنة للحوار البنّاء، حيث يختبر المتعلّمون مناقشاتٍ غير نزاعية حول المواضيع الجدلية أو الحساسة، تقوم الأنظمة التعليمية بمساعدة المتعلّمين على تطوير فهم شخصي للمسائل المعقّدة وإعادة النظر في افتراضاتهم الخاصّة وافتراضات الآخرين. ويمكن للمتعلّمين أيضًا صقل قدرتهم على التحاور باحترام، واستباق الاستجابات، وإدارة أحاسيسهم، وتحدّي التحيّز.

أخيرًا، إذا تمّ تحضير وإدارة هذه المناقشات بشكلٍ جيّد، يمكن للمتعلّمين أن يفهموا الشوائب والتلاعُبات التي تنطوي عليها مصادر المعلومات الأقلّ موثوقيةً التي تغذّي نظريات المؤامرة. يمكنُ لهذه المؤامرات أيضًا أن تطوّر قدرات المتعلّمين على مكافحة التصريحات المتطرّفة العنيفة. وتُعتبَر هذه المهارات قيّمة بشكلٍ خاصّ للطلّاب الذين يعيشون في مجتمعات تعاني من النزاع أو تمرّ بفترة ما بعد النزاع. في هذه المناقشات، لا يكونُ موضوع النقاش مهمًا بقدر طريقة النقاش والديناميات الاجتماعية التي يختبرها الطلّاب في خضمّ هذه العملية.

أمّا ضمن السياقات التي تزعمُ المجموعات المتطرّفة العنيفة فيها أنّها تعمل بإسم جماعاتٍ دينية أو ذات طابع آخر يحدّدها، فمن المهمّ أن تقومَ المدارس بتزويد المتعلّمين بمعارف دقيقة ومجدية، وبمهاراتٍ تشجّعُ الحوار بين الثقافات وتيسّره. ويشمل ذلك التعليم عن التنوّع الثقافي ضمن مجتمعات المتعلّمين وتقديم حقائق حول وجهات النظر الدينية وغير الدينية للعالم. وعند القيام بذلك، يجب توخّي الحرص الشديد لتفادي التعميمات الشاملة حول وجهات النظر الدينية وغير الدينية للعالم والمجتمعات المحلّية التي ترتبط بها، الأمر الذي قد يسيء إلى أعضائها ويوحي بأنّ التطرّف العنيف ناتجٌ عن هذه المجتمعات المحلّية أو بأنّ أعضاءها هم جميعهم متطرّفون عنيفون محتملون. لذلك، فإنّ تنمية المهارات الاجتماعية-العاطفية، مثل التعاطف، والرحمة، والوعي[26]، تكتسي أهميةً خاصّة في هذا السياق.

من المنطلق نفسه، ليس تعليم الدراية الإعلامية والمعلوماتية خيارًا فحسب، بل مسؤولية من أجل درء الرسائل المتطرّفة العنيفة التي تستخدم على نحو متزايد آليات معقّدة للإقناع، سواء عبر الإنترنت أو من خلال التوجيه الشخصي الفردي. فلا يمكنُ للمدارس أن توقف جهود التواصل الجماهيرية الموجّهة نحو المتعلّمين والصادرة عن قادة متطرّفين عنيفين كاريزميين، إنّما باستطاعتها أن تساعد المتعلّمين على الانخراط بمسؤولية ضمن نُظُم وسائل الإعلام والمعلومات، فضلًا عن تطوير المهارات التحليلية التي تسمح لهم بإجراء تقييم نقدي للمعلومات والمحتوى الإعلامي من مختلف مصادر المعلومات.

الدراية الإعلامية والمعلوماتية يدعمُ المتعلّمين عن طريق تشجيعهم على التدقيق في البيانات، والمعلومات، ومحتوى وسائل الإعلام (المكتوب والمصوّر) الذي يتلقّونه، وعن طريق تزويدهم بالمهارات اللازمة لخلق محتواهم الخاصّ باستخدام تقنيات المعلومات والاتّصالات من أجل حقوق الإنسان، والتسامُح، وثقافة السلام.

ملخّص المكوّنات، والمواضيع، والكفاءات المتّصلة بالدراية الإعلامية والمعلوماتية

مكوّنات الدراية الإعلامية والمعلوماتية	مواضيع الدراية الإعلامية والمعلوماتية	كفاءات الدراية الإعلامية والمعلوماتية الشخص المُلِمّ بوسائل الإعلام والمعلومات قادرٌ على:
1. معرفة الطلب على المعلومات والمحتوى الإعلامي، والقدرة على البحث عنهما، والقدرة على الوصول إليهما واستخراجهما	1.1. تحديد وصياغة الحاجة إلى المعلومات	1. تحديد وصياغة طبيعة، ودور، ونطاق المعلومات ووسائل الإعلام (المحتوى) من خلال مجموعة متنوّعة من الموارد.
	1.2. البحث عن المعلومات والمحتوى الإعلامي وتحديد موقعهما	2. البحث عن المعلومات والمحتوى الإعلامي وتحديد موقعهما.
	1.3. الوصول إلى المعلومات، والمحتوى الإعلامي، وكذلك إلى وسائل الإعلام ومزوّدي المعلومات.	3. الوصول إلى المعلومات المطلوبة والمحتوى الإعلامي بفعالية، وكفاءة، وأخلاقية، وكذلك إلى وسائل الإعلام ومزوّدي المعلومات.
	1.4. استخراج وحفظ/تخزين/الاحتفاظ بالمعلومات والمحتوى الإعلامي	4. استخراج وحفظ المعلومات والمحتوى الإعلامي بشكلٍ مؤقّت باستخدام مجموعة متنوّعة من الطُرق والأدوات.
2. فهم، وتقويم، وتقييم المعلومات ووسائل الإعلام	2.1. فهم المعلومات ووسائل الإعلام	5. فهم الحاجة الضرورية إلى وسائل الإعلام ومزوّدي المعلومات في المجتمع.
	2.2. تقويم المعلومات والمحتوى الإعلامي، ووسائل الإعلام ومزوّدي المعلومات	6. تقييم، وتحليل، ومقارنة، وتحديد، واستخدام المعايير الأوّلية لتقييم المعلومات التي يتمّ تلقّيها ومصادر هذه المعلومات، وتقييم وسائل الإعلام ومزوّدي المعلومات في المجتمع.
	2.3. تقييم المعلومات والمحتوى الإعلامي، ووسائل الإعلام ومزوّدي المعلومات	7. تقييم والتحقّق من المعلومات والمحتويات الإعلامية التي يتمّ جمعها ومن مصادر هذه المعلومات، ووسائل الإعلام ومزوّدي المعلومات في المجتمع.
	2.4. تنظيم المعلومات والمحتوى الإعلامي	8. توليف وتنظيم المعلومات والمحتويات الإعلامية التي يتمّ جمعُها.
3. خلق، واستخدام، ورصد المعلومات والمحتوى الإعلامي	3.1. خلق المعارف والتعبير الإبداعي	9. خلق وإنتاج معلومات، أو محتوى إعلامي، أو معارف جديدة، لغرضٍ محدّد، وبطريقةٍ مبتكرة، وأخلاقية، وإبداعية.

	3.2. نشر المعلومات، والمحتوى الإعلامي، والمعارف بطريقة أخلاقية وفعّالة.	10. نشر المعلومات، والمحتوى الإعلامي، والمعارف، بطريقة أخلاقية، وقانونية، وفعّالة، باستخدام قنوات وأدوات ملائمة.
	3.3. المشاركة في النشاطات المجتمعية-العامّة كمواطنين ناشطين.	11. الانخراط مع وسائل الإعلام ومزوّدي المعلومات من أجل التعبير عن الذات، والحوار بين الثقافات، والمشاركة الديمقراطية، عبر وسائل متنوّعة وبطريقة أخلاقية، وفعّالة، وكفوءة.
	3.4. رصد تأثير المعلومات، والمحتوى الإعلامي، وإنتاج المعارف واستخدامها، وكذلك وسائل الإعلام ومزوّدي المعلومات.	12. رصد تأثير المعلومات، والمحتويات الإعلامية، والمعارف المبتكرة والموزّعة، واستخدام وسائل الإعلام ومصادر تزويد المعلومات القائمة.

المصدر: إطار التقييم الشامل للإلمام بوسائل الإعلام والمعلومات الخاصّ باليونسكو: الجهوزية والكفاءات القطرية. الجدول 6، الصفحة 59. اليونسكو، 2013. http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002246/224655e.pdf#page=52. تاريخ زيارة الرابط: 20 شباط/فبراير 2017

ليست المناعة مجرّد مقاومة سلبية للتطرّف العنيف، بل تشتمل بالضرورة على حسّ من المسؤولية الشخصية والانخراط. في هذا الصدد، توفّرُ التربية على المواطنة، التي تُعتبَر جزءًا لا يتجزّأ من النظام التعليمي، وسيلةً لتخطّي انعزال الشباب. فمن شأن التربية على المواطنة، إذا ما صُمِّمَت لهذا الغرض، أن تشجّع وتحفّز المتعلّمين على المساهمة بشكلٍ بنّاء في المجتمع ودعم التغيير الاجتماعي من خلال طرق غير عنيفة في بيئتهم المحلّية.

في هذا المنظور، يكتسي مفهوم المواطنة العالمية أهمية خاصّة لتعزيز مناعة المتعلّمين حيال وجهات النظر الإقصائية للعالم التي تضعُ المجموعات في مواجهة بعضها البعض. فمن خلال التعليم من أجل المواطنة العالمية، يتعرّف الطلّاب على التبادلية والترابط اللذين يتّصف بهما العالم ومختلف فئاته السكّانية. ويتعلّمون تقدير واحترام التنوّع والفوارق، وتطوير المهارات، والمواقف، والسلوكيات التي تسمحُ لهم بالمساهمة في المجتمعات المتنوّعة والنجاح فيها. والأهمّ أنّ التعليم من أجل المواطنة العالمية يدعو إلى التضامن الناشط والتعاطف بين البشر، سواء ضمن الحدود الوطنية أو خارجها، فضلاً عن العمل المسؤول باستخدام وسائل غير عنيفة لإحداث التغيير.

3.3. بيئات مدرسية آمنة وداعمة

المدارس كأماكن للتواصل الاجتماعي - بالنسبة إلى الأطفال والمراهقين البالغ عددهم 563 مليونًا في التعليم الثانوي[27]، تُعتبَرُ المدرسة أحد أهمّ الأطر الاجتماعية خارج عائلاتهم. إنّها المكان الذي يتعلّمون فيه كيفية النظر إلى والتفاعل مع الأعضاء الآخرين في مجتمعهم، وتقبّل كيفية تعاطي مجتمعهم معهم، والترابط مع الأقران.

بالنسبة إلى هؤلاء المتعلّمين الذين سيلتحقون بالتعليم في السنوات القادمة، من المهم جدًا أن تشكّل المدارس بيئات تعلّمية آمنة وداعمة. إنّما قد تكونُ بالنسبة إلى أطفال كثيرين لسوء الحظّ أوّل وسط اجتماعي يتعرّضون فيه للسلوك العدائي المتعمّد، و/أو حيث يكتسبون أنماطًا سلوكية قد تغلب على فهمهم الإدراكي بأنّ الاستخدام العشوائي للعنف[28] هو خطأ. وفي ظلّ هذه الظروف، تصبح المدارس أماكن يطوّرُ فيها المتعلّمون أو يعزّزون مشاعر الإقصاء والتعصّب، بدلًا من اختبار الروحية الحاضنة لمجتمعهم.

في سياق منع التطرّف العنيف من خلال التعليم، لا شيء أهمّ من جعل البيئة المدرسية نفسها خالية من العنف وتمكينية لضمان أن يختبر جميع المتعلّمين، فتياتٍ وفتيانًا على حدّ سواء، ويتعلّموا مباشرةً كيفية العيش معًا بسلام.

رفض العنف رفضًا قاطعًا - ثمّة عوامل عديدة تنعكسُ على العنف في المدارس والطريقة التي يتعامل بها موظّفو التعليم إزاءه: الحياة المنزلية للطالب، والبيئة الخارجية للمدرسة، والمفهوم الثقافي للمجتمع إزاء العنف، والعوامل الاجتماعية-الاقتصادية، والديناميات الجندرية، وما إلى ذلك. قد تُلاحَظُ تفاوتات بين الثقافات، والمجتمعات، وأنظمتها القانونية في تحديد ما يشكّل فعلاً عنيفًا أو بيئةً عنيفة. مع ذلك، من المتعارف عليه عمومًا أنّ العنف يحدث بأشكال اجتماعية، وجسدية، ونفسية، ويشملُ أفعالًا مثل العقاب البدني والنفسي، والتنمّر، والعنف الجنسي والجندري، والمعاكسات العنيفة التي تُمارَس في مؤسّسات التعليم العالي، إلخ. ويمكن أن يُرتكَب أيضًا من قبل المعلّمين وغيرهم من موظّفي المدرسة و/أو من قبل أقران الطلّاب[29].

وما يبعثُ على الأسى في ما يتعلّق بأشكال العنف هذه في سياق التعلّم، إلى جانب تأثيرها المدمّر على الضحايا، هو الطابع العام الذي ينتشر في جميع أنحاء المؤسّسة عند يصبحُ العنفُ مقبولاً كوسيلةٍ عادية لحلّ المشكلات، ويشمل ذلك الطلّاب غير المتورّطين به. وللقضاء على هذا الاعتقاد الصامت إنّما المُضرّ، لا بدّ من أن تتبنّى المدرسة سياسة واضحة «ترفضُ العنف رفضًا قاطعًا». وصحيحٌ أنّ هذه السياسة قد لا تضع حدًا فوريًا للعنف، إلّا أنّها فعّالة من حيث بعث رسالة مضادة واضحة بأنّ المؤسّسة وجميع أعضائها متّحدون في الالتزام بعدم تقبّل أيّ شكل من أشكال العنف. يمكن لهذه الرسالة السياساتية الواضحة أن تساعد في دحض الرسالة الضمنية والسرّية بأنّ العنف مقبول، تلك الرسالة التي تنقلها المدرسة عندما تقبل العنف. وهذا هو أحد أغراض اعتماد مدوّنات السلوك الخاصّة بالمعلّمين والطلّاب من أجل تحديد القاعدة العامة وجعل السلوكيات العنيفة في المدرسة «مخالفة للقانون».

وبناءُ روح الرعاية في سياقٍ مدرسي يفترض معالجة حالات العنف في المدرسة كفرص لإثبات التزام موظّفي المدرسة باللاعنف واحترام كرامة الإنسان. بالتالي، عند حدوث العنف، يجب أن تتّخذ التدابير التأديبية طابعًا تعليميًا وليس عقابيًا بحتًا. فعلى المتعلّمين أن يفهموا سلوكهم الخاطئ وتأثير أفعالهم[30]. في هذه الظروف، من الأساسي أيضًا أن ينخرط الطلّاب في الحوار لفهم أسباب وعمليات تصاعد النزاع الذي أدّى إلى استخدام العنف. أمّا مشاركةُ المتعلّمين في إيجاد حلّ عادل فلا تقلّ أهميةً عن ذلك. وتشتمل الاستراتيجيات الأخرى الفعّالة على استخدام الوساطة المنظّمة والخاضعة للإشراف بين الأقران لحلّ حالات العنف في المدارس الثانوية. وقد يكونُ من الفعّال أيضًا تطوير مهارات حلّ النزاعات بين المتعلّمين (من جميع الأعمار)، والمعلّمين، وموظّفي المدارس، والأهالي، عن طريق إدراج التعليم عن السلام وحلّ النزاعات ضمن المناهج الرسمية، وبرامج التوعية الموجّهة بشكلٍ جيّد.

المبادرات الوطنية الكينية لمعالجة الراديكالية لدى الشباب في المؤسّسات التعليمية

من أجل معالجة مسألة التطرّف العنيف والراديكالية في المدارس، أطلقت وزارة التربية، والعلوم، والتكنولوجيا في كينيا استراتيجية وطنية جديدة تستهدفُ الشباب في العام 2014، تحت عنوان مبادرات لمعالجة الراديكالية لدى الشباب في المؤسّسات التعليمية في جمهورية كينيا. اعتمدت الاستراتيجية تدابير تخدمُ مصالح الطلّاب ورفاههم. فهي تشتمل على سبيل المثال على جهود رامية إلى خلق بيئات مدرسية صديقة للطفل، كما تشجّع الطلّاب على المشاركة في «أكاديميات المواهب» من أجل متابعة مجال معيّن يهمّهم. وهذا يخدمُ لتوجيه الطاقات والشغف للتعلّم والبحث بطريقةٍ بنّاءة.

تتضمّن الاستراتيجية أيضًا التوقّف عن تصنيف المدارس بالاستناد إلى الأداء الأكاديمي، وذلك من أجل الحدّ من التشديد على الامتحانات وتخفيف الضغط على الطالب، عن طريق إدراج مؤشّرات أخرى لإنجاز الطالب، كالقدرات في الرياضة والموهبة الفنّية. ويتمثّلُ الغرضُ في الحدّ من الضغط النفسي في حياة الطلّاب في المنزل وفي المدرسة، الذي يلجؤون من أجل التنفيس عنه إلى تكتيات الهروب، ومنها الانضمام إلى المجموعات الخارجة عن القانون. وتوظّف الاستراتيجية أيضًا وسائل فعّالة أخرى لمنع التطرّف العنيف، بما في ذلك إدراج منع التطرّف العنيف من خلال التعليم ضمن المناهج والبرامج المدرسية؛ واعتماد مقاربة جامعة بين القطاعات وبين الجهات المعنية؛ وتشجيع مشاركة الطالب عن طريق عمليات حوكمة الطلّاب والتعليم بين الأقران؛ وإشراك وسائل الإعلام كجهةٍ معنية.

البيئة الداعمة- يحتاجُ الطلاب المهمّشون بسبب تعرّضهم لخطر التمييز ضدّهم أو تهميشهم إلى الانتباه والدعم. فقد يكونون أطفالاً من مجموعات أقلّيات ثقافية، انتقلوا من مناطق أو بلدان أخرى، ويفتقرون إلى المهارات في اللغة المستخدمة كوسيلةٍ للتدريس في المدرسة، أو يتّصفون بخصائص جسدية أو نفسية تجعلهم مختلفين عن الأكثرية. ينبغي إذًا أن تُوفَّر لهم خدمات إدماج مُصمَّمة بعناية. فمن شأن النشاطات البسيطة، كالمشاركة في الأندية، وفي رابطات حوارية، وفي الرياضة وغيرها من النشاطات اللاصفّية، أن تغذّي الشعور بأنّ الأقران والمجتمع المحلّي يقدّرهم ويعترف بهم، وهي عوامل أساسية للاندماج الاجتماعي.

يجب أن تسعى الخدمات المقدّمة إلى هذه المجموعات من الطلّاب إلى ضمان إدماجهم ضمن البيئة المدرسية، إنّما يجب فهم هذا الاندماج من منطلق استناده إلى مبدأ احترام التنوّع. فجهودُ الإدماج التي تكونُ على حساب الخلفيات التي يتميّزُ بها الطلّاب قد تأتي بنتائج عكسية. علاوةً على ذلك، يجب الحرص على تفادي فرض وصمة على الذين يحتاجون إلى خدمات إدماج. فحالما يكتسبون المهارات الأساسية للاندماج، يجب تخريجهم من الخدمات وضمّهم إلى الحياة المدرسية العادية.

إذًا، على المدارس، والبيئات التعلّمية بشكلٍ عام، أن تكونَ داعمة، ليس فقط للطلّاب ذوي الاحتياجات الخاصّة، بل أيضًا لمجمل الطلّاب ككلّ. في الواقع، أظهرت الأبحاث أنّ الطلّاب الذين يختبرون حسًّا من السعادة والرفاه في المدرسة يميلون أكثر إلى التفوّق الأكاديمي[31].

كيفا انترناسيونال – ضدّ التنمّر في المدرسة

برنامج كيفاكولو («المدرسة الجميلة») هو برنامج ضدّ التنمّر يقومُ على الأبحاث وتمّ تطويره في جامعة توركو، فنلندا، بتمويلٍ من وزارة التربية والثقافة (http://www.kivaprogram.net). في فنلندا، 90 في المئة من جميع المدارس الشاملة في البلد هي مدارس «كيفا» مسجّلة تطبّقُ البرنامج. بالإضافة إلى الآثار الإيجابية للبرنامج على المناخ المدرسي، سُجِّلَت تحسّنات في الحافز والتحصيل الأكاديمي. ولوحِظَ أنّ كيفا يحدّ من القلق والاكتئاب، ويخلّفُ تأثيرًا إيجابيًا على منظور الطلّاب لأقرانهم. و98 في المئة من الضحايا المنخرطين في المناقشات مع فرق «كيفا» في المدارس شعروا بأنّ وضعهم قد تحسّن، وهي نسبةٌ لافتة. أخيرًا، أظهرت البيانات الفنلندية من أكثر من 1000 مدرسة بدأت بتنفيذ «كيفا» في خريف العام 2009 أنّه، وبعد السنة الأولى من التنفيذ، شوهِدَ تراجع ملحوظ في الإيذاء والتنمّر. ولقد فاز برنامج «كيفا» بالجائزة الأوروبية لمنع الجريمة في العام 2009.

لمعرفة المزيد عن مقاربة فنلندا إزاء منع التطرّف العنيف:
http://www.finlandun.org/public/default.aspx?contentid=341895&nodeid=35880&contentlan=1&culture=fi-FI

3.4. تدابير هادفة للمتعلّمين المعرّضين للخطر

التحدّيات في تحديد المتعلّمين المعرّضين للخطر- إنّ تحديد الطلّاب العرضة للراديكالية المؤدّية إلى العنف، أو المعرّضين لخطرها، هو مهمّة دقيقة بالنسبة إلى المدارس والعاملين فيها، ولكنّه قد يكون ضروريًا أحيانًا. وإنّ المؤشّرات والعلامات القائمة عن قابلية الأفراد تشكّلُ موضوعَ جدالٍ محتدم بين الأخصائيين المعنيين بالتعليم، وذلك لأنّها تخضعُ لمتغيّراتٍ عدّة، بما في ذلك المتغيّرات المرتبطة بالسياق. في الواقع، قد يؤدّي تطبيق هذه المؤشّرات إمّا إلى التبليغ الخاطئ وإمّا إلى الإفراط في التبليغ، مع ما يترتّب عن ذلك من تبعاتٍ وخيمة على المتعلّمين، والعائلات، والمدارس. والتبليغ الخاطئ يمثّل خطرًا فعليًا جدًا لأنّ هذه العلامات المزعومة قد تكونُ أيضًا تعبيراتٍ عن ضغوطات شخصية أو علامات عن طموحات شخصية فاشلة لا تمتّ بأيّ صلة لعمليات الراديكالية المؤدّية إلى العنف.

فإذا تمّ تطبيق المؤشّرات بشكلٍ غير صحيح أو بتسرُّع، قد تتسبّبُ بالوصم أو بتوجيه الاتّهامات الخاطئة. ويمكن أن يؤدّي ذلك بدوره إلى تأجيج التمييز من جانب المسيئين وشعور الضحايا بالظلم، وهما أمران قد يُستخدَمان لتبرير أعمال التطرّف العنيف.

وتُعتبَرُ التحدّيات المرتبطة بتطبيق المؤشّرات والعلامات على الحالات الفردية كبيرةً لدرجة أنّ بعض الخبراء يجادلون بوجوب تركيز المدارس على الوقاية التربوية والامتناع عن محاولة تحديد المتطرّفين العنيفين المحتملين.

ولكن، نظرًا إلى ارتفاع حالات الأعمال المتطرّفة العنيفة، هناك شعورٌ بأنّ العاملين في المجال التعليمي والعائلات المتأثّرة بالظاهرة يسعون إلى الحصول على مساعدة حول كيفية معالجة الحالات الصعبة. وفي وجه هذه المتطلّبات، من غير الوارد رفض توفير أيّ توجيهات.

استجابةً للشواغل والأسئلة التي قد تُطرَح من قبل المعلّمين، والمربّين، والعاملين في المجال التربوي ككلّ، حول كيفية تطبيق المؤشّرات بطريقةٍ لا تنتقصُ من الهدف العام للتعليم ولا تقوّض حقوق المتعلّمين الفرديين، يمكن التوصية بالممارسات التالية:

- يجب أن يفرضَ المبدأ الكامن وراء أيّ مجموعة من المؤشّرات أن تكون إرشادية وغير إلزامية، وأن تُصمَّم بحيث تسمح للأخصّائيين بتحديد المتعلّمين المعرّضين للخطر على ضوء توفير الدعم المناسب لهم في المقام الأوَّل في مرحلةٍ مبكرة، ما يحميهم من التجنيد من قبل المجموعات المتطرّفة العنيفة ويساعدهم على رفض العنف. وينبغي أن يخضع استخدام هذه المؤشّرات لمراجعةٍ من قبل الأقران – يشمل ذلك الموظّفين في مجال التعليم والعائلة المعنيّة – لضمان وجود تنوّع في الآراء بشأن سلوك المتعلّم قبل اتّخاذ أيّ قرار.

- يقتضي الاستخدامُ الملائم لهذه المؤشّرات فهمًا جيّدًا بين أوساط الجهات المعنية، بمَن فيهم أعضاء المجتمع المحلّي، لمَن هو عرضة للخطر ومعرّض للخطر. ويشمل ذلك تقديرًا دقيقًا للديناميكيات النفسية–الاجتماعية في هذا السياق. وعلى أساس هذا الفهم المشترك، يمكن تقديم المساعدة والدعم إلى الفرد المعرّض للخطر، مع التقليل إلى أدنى حدّ ممكن من مخاطر التسبّب بإلحاق الأذى أو الضرر بالأبرياء. يتضمّن ذلك بذل كلّ جهد ممكن للتصدّي للتحدّيات الاجتماعية والشخصية التي يواجهها الأفراد والانتباه بشكلٍ خاصّ إلى حقوقهم ومسؤولياتهم الفردية. وتنطبق الاحتياطات المذكورة أعلاه على جهود الوقاية، كما على نشاطات فكّ الارتباط وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

تشتمل مؤشّرات وعلامات الراديكالية المؤدّية إلى العنف على سلوكيات أو مواقف محدّدة قد تشير إذا اجتمعت لدى فردٍ معيَّن إلى أنّ الشخص يسيرُ على خطى العنف. يمكنُ أن تكون هذه العلامات، على سبيل المثال، إشاراتٍ صارخة إلى الظلم أو المظالم، أو مظاهر عن الخضوع للتلاعب النفسي، أو بحثًا مفاجئًا عن الهوية أو الانتماء الجماعي، أو التعبير عن وجهات نظر مستقطبة، أو القطيعة مع أفراد العائلة والأصدقاء، أو التماثل مع مجموعة أو إيديولوجية تتطلّب تغييرًا في الملابس والعادات اليومية، أو إظهار مواقف تبرّر استخدام الوسائل المؤذية لتحقيق غرضٍ ما، إلخ.)

عملية الإحالة - من أجل تفادي الأخطاء في عمليات الإحالة وحالات إساءة استخدام السلطة، يوصى بأن تُطوَّر آليات وبروتوكولات الإحالة بالتشاور مع القادة المجتمعيين، والمعلّمين، والموظّفين المسؤولين في المدارس، والمتعلّمين، وأخصّائيين معيّنين من قطاعات القضاء، والصحّة، وحماية الطفل، للعمل كمراجع اتّصال داخل المدارس وخارجها. يجب على هذه الآليات أن تحدّد بوضوح أدوار ومسؤوليات جميع الجهات المعنية، لا سيّما في ما يتعلّق بعمليات صنع القرار. وينبغي لها أن تذكر أيضًا الأطر الأخلاقية والقانونية المنطبقة وأن تشرحَ إجراءات تقديم شكاوى الانتهاكات لدى الهيئات المختصّة.

ومن أجل الحدّ من مخاطر الإفراط في التبليغ أو التبليغ الخاطئ، ينبغي أيضًا أن توفّر آليات الإحالة المتّفق عليها مؤشّرات بشأن كيفية ومتى ينبغي إشراك والتواصل مع العائلات، والمجتمعات المحلّية، والأخصّائيين المعنيين (مثلاً: العاملين في المجالَين الاجتماعي والصحّي)، والسلطات العامة ذات الصلة. ويشمل ذلك تحديد دور المكلّفين بإنفاذ القانون الداخلين إلى المدارس من أجل بناء الثقة بين المجتمعات المحلّية والمدرسة، وضمان أن تبقى هذه الأخيرة بمثابة مساحة آمنة وشاملة للتعلّم.

وأخيرًا، يجب تعميم عملية الإحالة المتّفق عليها على الطلّاب وأهاليهم، وكذلك القادة المجتمعيين والشركاء المعنيين، وذلك في محاولةٍ فعلية لبناء الثقة بين المدرسة والمجتمعات المحلّية.

آلية وبروتوكول الإحالة في المدارس لمنع الراديكالية بين الشباب، فرنسا

قامت وزارة التربية والتعليم العالي والأبحاث الفرنسية بإصدار كتيّب لمدراء المؤسّسات التعليمية والموظّفين في المجال التعليمي، تُشرَحُ فيه آلية الإحالة المعمول بها حاليًا في فرنسا للتبليغ عن حالات الراديكالية المؤدّية إلى العنف ودعم الشباب المعرّضين للخطر.

يتضمّن الكتيّب معلوماتٍ أساسية حول عملية الراديكالية وعلامات التحذير المرتبطة بها، وتعليمات للتبليغ عن الحالات، وتفاصيل الاتّصال بالخدمات العامة المعنية للعاملين الراغبين في الاطّلاع على توجيهات ومعلومات حول الأطر القانونية التي تحكم نظام الإحالة.

Prévenir la radicalisation des jeunes

Ce livret est un outil de prévention de la radicalisation des jeunes à l'usage des chefs d'établissement et des équipes éducatives. Il caractérise le phénomène de radicalisation et propose à la vigilance des personnels un certain nombre de ses signes repérables. Enfin, il indique ce qu'il convient de faire lorsque ces signes ont été observés.

QU'EST-CE QUE LA RADICALISATION ?

La radicalisation, c'est l'action de rendre plus intransigeant le discours ou l'action. La radicalisation peut s'exprimer par la contestation violente de l'ordre public et de la société, ainsi que par la marginalisation vis-à-vis de celle-ci. Phénomène pluriel, la radicalisation peut affecter des individus isolés comme des groupes, selon des idéologies diverses.

La radicalisation relève d'un processus « d'emprise mentale » qui trouve sa source dans l'environnement de l'individu, le plus souvent aujourd'hui par le biais de l'exposition à des contenus extrémistes diffusés sur Internet. Selon la MIVILUDES (Mission interministérielle de vigilance et de lutte contre les dérives sectaires), « l'emprise mentale » se caractérise par :

▶ une rupture avec les modalités antérieures de comportements, jugements, valeurs, sociabilités individuelles, familiales et collectives ;

▶ l'acceptation par une personne que sa personnalité et sa vie affective, cognitive, relationnelle, morale et sociale, soient modelées par des suggestions, injonctions, idées, valeurs, doctrines imposées par un tiers ;

▶ l'adhésion et l'allégeance inconditionnelle, affective, comportementale, intellectuelle, morale et sociale à une personne ou à un groupe, conduisant à une obéissance absolue, une crainte des sanctions et une impossibilité de croire possible de revenir à un mode de vie antérieur ou d'en choisir un autre, étant donné la certitude imposée que le nouveau mode de vie est le seul légitime.

Dans les cas les plus extrêmes, ce processus peut entraîner une attitude susceptible de conduire jusqu'à l'extrémisme et au terrorisme.

L'action préventive a vocation à repérer le plus tôt possible les signes de cette radicalisation. Plus tôt le risque d'exposition à un endoctrinement sera repéré, plus tôt l'équipe éducative pourra donner l'alerte et éviter ainsi la rupture radicale (avec l'École, la famille, la société) et l'exposition à des opérations de recrutement et/ou de passage à des actes violents.

Prévenir la radicalisation des jeunes / MENESR / 2015 1

لمعرفة المزيد: وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والأبحاث. 2015. منع الراديكالية بين الشباب
http://cache.media.eduscol.education.fr/file/Prevention__radicalisation/20/2/prevention__livret__567202.pdf تاريخ زيارة الرابط: 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

بعد وضع الآلية والبروتوكولات، يجب تدريب المعلّمين، والمربّين، وموظّفي المدارس، والقادة المجتمعيين حول كيفية اتّباع بروتوكولات الإحالة وإجراء تقييمات حكيمة على أساس المؤشّرات والعلامات المقترحة. ومن المفيد تعيين مرجع اتّصال في المجتمع المحلّي، يكونُ مسؤولاً عن منع التطرّف العنيف ومتمتّعًا بالكفاءات ذات الصلة لمعالجة المسألة، وذلك من أجل تقديم المشورة لموظّفي المدارس ودعمهم في خلال التدريبات. ومن المهمّ تطوير مرجع كتابي ومواد توجيهية لجميع المعنيين بعملية الإحالة من أجل تيسير التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية.

إلى ذلك، يجب تفادي المحاولات غير المُحضَّر لها لتحديد الطلّاب المعرّضين للخطر. فعندما تخسر المدارس ثقة طلّابها، تخسرُ معها سلطة تأثيرها وأيّ أمل بالقيام بجهود وقائية فعّالة. وفي أسوأ الحالات، قد تساهمُ حتّى عن غير قصد في تأجيج العقليات المتطرّفة العنيفة وخلق مناخات مدرسية عدائية.

منظور جندري - لا شكّ في أنّ التطرّف العنيف هو ظاهرةٌ جندرية[32]. في الواقع، وفي الوقت الذي يجري فيه الإبلاغ بصورةٍ متزايدة عن أنّ المرأة تلعبُ دورًا ناشطًا في المنظّمات والهجمات المتطرّفة العنيفة كمهاجمات وكداعمات، إلّا أنّ الرجال لا يزالون في كثيرٍ من الأحيان مرتكبي الأفعال المتطرّفة العنيفة، وبالتالي أهداف حملات التجنيد[33]. وبالنظر إلى الخصائص السائدة لتجربة النساء والرجال، ينبغي لجميع جهود الوقاية أن تتضمّن منظورًا جندريًا لدى التعامل مع المتعلّمين المعرّضين للخطر. ويمكن أن يشمل ذلك معالجة الأبعاد الجنسانية لدوافع التطرّف العنيف.

علاوةً على ذلك، بما انّ النساء والفتيات يتأثّرن إلى حدٍّ كبير بالعنف المتطرّف، فيجب الترويج لاحتياجات المرأة وحقوقها، من خلال جهود الوقاية، وكذلك قيادتهنّ في هذه المبادرات. ويشمل ذلك ضمان إعطاء النساء في السياق المدرسي، لا سيّما الشابات، الفرصة لإسماع أصواتهنّ بشأن المناخ المدرسي. والافتراض هو أنّه إذا تمّ تمكين الشابات وإعطاؤهنّ الدعم المناسب، فمن شأنهنّ أن يلعبن دورًا مُخفِّفًا من ناحية انتشار التطرّف العنيف والراديكالية المؤدّية إلى العنف بين أقرانهنّ.

ولا تقلُّ أهميةً عن ذلك خيارات فكّ الارتباط، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج الخاصّة بالجندر للنساء والرجال، خيارات تستطيع مساعدة الأفراد المعرّضين للخطر على الشفاء من العنف (لا سيّما العنف الجندري)، إذا كانوا هم أنفسهم ضحايا للتطرّف العنيف حينما كانوا أعضاء في مثل هذه المجموعات.

3.5. تعاون الجهات المعنية

نادرًا ما يكونُ العمل الفعّال من أجل منع التطرّف العنيف ممكنًا من دون تفاهم متبادل، وتعاون، وثقة بين المؤسّسات التعليمية ومختلف قطاعات المجتمع المحلّي التي تلعبُ دورًا تعليميًا. في ما يلي عرضٌ موجز للجهات الفاعلة التي تلعبُ دورًا تعليميًا أساسيًا في جهود الوقاية، مع العلم بأنّ القائمة أدناه ليست شاملة. فهناك العديد من الفئات المهنية الأخرى التي يمكن أن تُضاف إلى هذه الجردة، ومنها الفنّانون المؤدّون، ومجتمع الأعمال، والوسط الطبّي، وما إلى ذلك. غير أنّ الجهات الفاعلة المذكورة أدناه هي تلك التي أظهرت انخراطًا مبكرًا في جهود الوقاية.

تقومُ العديدُ من هذه الجهات الفاعلة في الأساس بأعمال مبتكرة للوقاية من خلال قنوات التعليم غير النظامي، على المستويات البلدية أو المجتمعية. غير أنّ مساهماتها اليومية في التماسك الاجتماعي غالبًا ما لا تُقدَّر بما فيه الكفاية، في حين أنّها تستحقّ أن تكون معروفة بشكلٍ أفضل ومأخوذة بعين الاعتبار لدى تصميم استراتيجيات ونشاطات وقائية تعليمية وطنية. من خلال العروض الآتية، نعتزم توفير مؤشّرات حول مجالات التعاون الممكنة والمسائل التي يجب أخذها بعين الاعتبار لدى التعاون مع الجهات المعنية الأساسية.

العائلات - غنيّ عن القول إنّ الأهل والعائلة المقرّبة هم أهمّ عملاء للتنشئة الاجتماعية بالنسبة إلى الأطفال. عادةً، إنّ معرفة عائلة الطالب وخلفيته تساعد المدرّسين والمدرسة على فهم سلوكه في البيئة المدرسية. وفي حالة التطرّف العنيف، أظهرت الأبحاث أنّ السوابق العائلية للأعضاء في الحركات المتطرّفة العنيفة لا توفّرُ أساسًا مشتركًا للتفسير. ولكن، يمكن للعائلة أن تلعبَ دورًا مهمًا في صون المتعلّمين المعرّضين للخطر. ويتطلّبُ ذلك تطوير فهم الأهل لعمليات الراديكالية التي تؤدّي إلى العنف وتزويدهم بالمهارات للعب دور استباقي في صياغة مواقف إيجابية نحو اللاعنف.

بالفعل، يمكنُ للأمّهات والآباء أن يمارسوا تأثيرًا بنّاءً بشكلٍ خاصّ إذا عرفوا كيف يتواصلون مع الأطفال بطرق مُجدِية، من دون مواعظ. وعندما تكونُ الأمّهات مُطّلِعاتٍ ويتمّ دعمهنّ وتمكينهنّ، يصبحن في وضعٍ يسمحُ لهنّ بتحديد مواطن الضعف المحتملة[34]. ولدى الآباء وأفراد العائلة الذكور الآخرين مسؤولية هامّة في تقييم وإظهار نماذج غير عنيفة للذكورية. ولدى التعاون مع العائلات، يجب أن تتفادى المدارس التعميم الذي يصيب الأسر بالوصمة أو محاولة إقامة روابط تبسيطية بين أنواع الأسر (مثلاً: العائلة الزوجية، العائلة ذات الوالد(ة) الوحيد(ة) إلخ). والتطرّف العنيف.

الشباب - الشباب بشكلٍ عام هم من بين أوائل المتضرّرين والمعنيين بالتطرّف العنيف. وغالبًا ما يكونون ضحايا ومرتكبي أفعال التطرّف العنيف. وهذا يجعلهم شركاء أساسيين بقدرٍ مساوٍ في مكافحة التطرّف العنيف. فمن الضروري النظر إليهم كمساهمين في الحلول، وليس كمشكلة، لتسخير إمكاناتهم كي تصبحَ قوّةً تحويلية، لا سيّما في السياق المدرسي. فإذا تمّ التعامل معهم كشركاء متساوين ومسؤولين، مع حقوق ومسؤوليات واضحة، من شأنهم أن

يساهموا إسهامًا كبيرًا في تصميم وتطبيق برامج وسياسات ذات صلة. وينبغي أن تُستخدَم على أكمل وجه إمكاناتهم لخلق روايات متجذّرة في قيم التنوّع الثقافي والتفاهم المتبادل التي تتصدّى للوعود الفارغة والدعايات الصادرة عن المجموعات المتطرّفة العنيفة من خلال الإعلام وتقنيات المعلومات والاتّصالات.

محادثات المقاهي: مبادرة يقودُها الشباب في بناء السلام ومكافحة التطرّف العنيف، تونس

يشاركُ بناة السلام الشباب، مثل المبادرة الوطنية التونسية الشبابية لمكافحة الإرهاب، بشكلٍ ناشطٍ في تعزيز السلام ومكافحة التطرّف. كجزءٍ من عمله لإشراك الشباب في مبادرات بناء السلام، يقودُ أسلِم «سفراء محادثات المقاهي»، وهو مشروعٌ يقوده الشباب ويجمعُ الشابات والشبان معًا في المقاهي للمشاركة في مناقشات مفتوحة حول موضوعات تهمّهم. وقد ركّزت إحدى المحادثات على الفنّ كسلاحٍ ضدّ التطرّف العنيف. فأحدُ الدوافع الرئيسية للتطرّف هو عدم وجود فرصة للمشاركة في النشاطات الثقافية التي تعزّز وتعكس التاريخ الغني للوطن وحضارته. وهذه المحادثات أساسية في زيادة الوعي وتكوين حسّ الناس بالانتماء إلى جماعةٍ محلّية وإلى مجتمع.

لمعرفة المزيد: http://cafetalks.org/

ومن النقاط الهامة التي ينبغي لحظها: غالبًا ما يُنظَرُ إلى «الشباب» و«الطلّاب» على أنّهم مجموعتان منفصلتان، حيث يتوازى أفرقاء كلّ جموعة مع القليل من التفاعل والتعاون بينهم. غير أنّ المجموعتَين تتداخلان إلى حدٍّ كبير في معظم البلدان. فالتدابير التي تنطبق على الطلّاب تنطبق أيضًا إلى حدٍّ كبير على الشباب، كما أنّ المسائل التي تعني الشباب تعني أيضًا الطلّاب. فينبغي أن يكون هناك تعاون أوثق بين المعنيين في مجال التعليم مع الجهات الفاعلة الشبابية، بما يتجاوز نظام التعليم المُحاط بالأسوار.

المجتمعات المحلّية الدينية والمنظّمات ذات وجهات النظر غير الدينية للعالم - يُعتبَرُ الحوارُ المفتوح بين أعضاء المجتمعات المحلّية الدينية، والمنظّمات ذات وجهات النظر غير الدينية، وغيرها من ممثّلي المجتمع أساسيًا لبناء مناخ من الثقة والاحترام المتبادل ضمن

المجتمع وإعطاء مثال عن الحوار السلمي. وللحوار ضمن المجتمعات المحلّية القدر نفسه من الأهمية لفهم وتقدير تنوّع الآراء والتجارب ضمنها. فالتحاور مع الأشخاص الذين قد تكون لديهم آراء، وقيم، ومعتقدات مختلفة عنّا، سواء ضمن مجتمعنا المحلّي أو خارجه، قد يمكّن المتعلّمين من التغلّب على التحيّز وتمييز الحقائق من الصور النمطية4.

وقد يتطلّبُ السعي إلى تحقيق هذا الهدف تدريبًا مسبقًا للقادة الدينيين والمربّين حول كيفية تيسير هذا الحوار ودعم المتعلّمين المعرّضين للخطر الذين يسعون إلى الحصول على الدعم النفسي والاجتماعي. ونظرًا إلى أنّ الشباب المعرّضين للخطر قد يلجؤون إلى الزعماء الدينيين للحصول على المشورة، فعلى هذه التدريبات أيضًا إعلام القادة بعمليات الإحالة القائمة وخدمات الدعم ذات الصلة. وربّما يحتاجُ القادة أيضًا إلى توجيهاتٍ بشأن حقوقهم ومسؤولياتهم إزاء الشباب وفقًا للتشريعات القائمة.

منع الراديكالية العنيفة، إندونيسيا

في ما يتعلّق بمحاربة الراديكالية المؤدّية إلى العنف، تشيرُ الدراسة المعنونة منع الراديكالية العنيفة والإرهاب – حالة إندونيسيا إلى أنّ «أحد العناصر المركزية في النموذج الإندونيسي ينطوي على العمل من خلال شبكات الأفراد الذين لديهم موثوقية دينية ولهم مكانتهم، ويحظون بقدر كبير من الاحترام بين مختلف المجموعات التي لها تأثير بعيد المدى على المجتمع». ويذكرُ التقرير أنّ المنظّمات الوطنية الدينية الوطنية الكبرى والمشهورة (مثلاً: المحمّدية، ونهضة العلماء، ومؤسّسة ليبفورأول) قد بذلت... «جهودًا لمكافحة التطرّف العنيف، بما في ذلك التركيز على المدارس والجامعات، لا سيّما المدارس الدينية». على سبيل المثال، أصبحت الدروس المقدّمة في المدارس والجامعات الإسلامية المحمّدية ...«أكثر تعدّدية... لتشمل مواضيع مثل ديانات العالم، حيث تُدرَسُ جميع الديانات». ونتيجة لذلك، يُجري الطلّاب «مناقشات أكثر صراحةً وانفتاحًا» بين بعضهم البعض، ليس حول الدين فحسب، بل أيضًا حول القضايا العالمية والأحداث الراهنة.

المصدر: رانستورب، م. 2009. منع الراديكالية العنيفة والإرهاب – حالة إندونيسيا، ص. 6، ستوكهولم، الكلّية السويدية للدفاع الوطني.

الوكالات المعنية بإنفاذ القانون - من شأن التعاون بين المدرسة والشرطة أن يكونَ مفيدًا للجهود الوقائية إذا نُظِّمَت الأعمال المشتركة وفقًا للاستراتيجيات الوطنية للتعليم، وإذا تمّ تحديد أدوار ومسؤوليات كلّ شريك بشكلٍ جيّد وفهمها من قبل الشرطة، والعاملين في المجال التعليمي، والمتعلّمين، والعائلات.

وغيابُ الثقة بين المتعلّمين والوكالات المعنية بإنفاذ القانون سيؤثّرُ سلبيًا على التواصل بين المدارس والشرطة. وقد يطرحُ هذا الأمر إشكاليةً، لا سيّما إذا كان هناك حاجة طارئة إلى الإجراءات الشرطية.

«يونيتي جام» من «كونيكت جاستس»، المملكة المتّحدة

إنّ مشروع «يونيتي جام» يجمعُ الشباب الذين تتراوحُ أعمارُهم بين 16 و25 عامًا مع الشرطة لـ48 ساعة لحلّ المشاكل في مجتمعهم المحلّي. إنّه نشاطٌ إبداعي أطلقته «كونيكت جاستس» بناءً على نظرية التصميم: تعلّم أمور جديدة، تحسين المهارات، تشارك الأفكار للتشارُك في الخلق مع أقرانهم. ولكن، بدلاً من مجرّد التكلّم، يطوّرون البذور لحلٍّ مستمرّ تتمثّلُ فيه النتيجة الأساسية في قيام الشباب بخلق منتجات/خدمات للانخراط مع الشرطة بشكلٍ أكثر فعالية. ويجري تنفيذ هذا المشروع في ثلاث مدن في المملكة المتّحدة.

لمعرفة المزيد: http://connectjustice.org/activities.php.

من الأساسي بناء الثقة بين المدارس والشرطة لضمان نتائج ناجحة لجهود الوقاية. ويمكن تعزيز ذلك من خلال نشاطات مختلفة. فيمكن لعناصر الشرطة توفير نصائح أو توجيهات حول التطرّف العنيف وتدابير منع الجرائم بشكلٍ عام. ويمكنهم أيضًا التدخّل كمربّين بشأن مسائل السلامة العامة. ويمكن أيضًا دعوة الشباب لزيارة الدورات التدريبية المخصّصة لعناصر الشرطة، وتقديم وجهات نظرهم حول بعض المسائل الحسّاسة، مثل «التوقيف والتفتيش»، التي تميل إلى التأثير على الشباب بشكلٍ غير متناسب. إنّ هذه التدخّلات التي تتمّ لمرّةٍ واحدة تسمحُ للطلّاب وعناصر الشرطة بالتفاعُل والحوار بطريقةٍ سلمية، فضلًا عن كسر الافتراضات المتبادلة، والخوف، وعدم الثقة المحتملة.

منع الإرهاب ومكافحة التطرّف العنيف والراديكالية التي تؤدّي إلى العنف: مقاربة الشرطة المجتمعية، من منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا

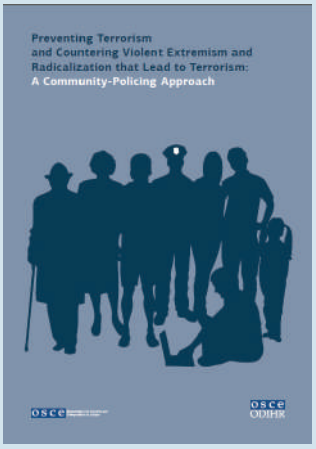

يوفّرُ هذا الدليل توجيهاتٍ حول المسائل المركزية التي يمكن أن يكون لها تأثيرٌ على نجاح أو فشل الجهود الشرطية لتسخير مقاربة الشرطة المجتمعية من أجل منع الإرهاب ومكافحة التطرّف العنيف والراديكالية التي تؤدّي إلى الإرهاب. يتوجّهُ إلى صانعي السياسات وكبار مسؤولي الشرطة، إنّما قد يكونُ مفيدًا للقادة المجتمعيين والمربّين الذين يسعون إلى العمل بشكلٍ أوثق مع المسؤولين عن إنفاذ القانون.

إنّه يفسّرُ على وجه الخصوص المبادئ والخصائص الأساسية لمقاربات الشرطة المجتمعية بهدف التقليل من المخاطر.

المنشور الكامل متوفّر على الرابط التالي
نُشِرَ من قبل منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا، 2014 http://www.osce.org/atu/111438

المتطرّفون العنيفون السابقون - من شأن المتطرّفين العنيفين السابقين، في حال توفّرهم، وإذا أرادوا أن يساعدوا، أن يشكّلوا موارد موثوقة وفعّالة جدًا للتعليم الوقائي ونشاطات فكّ الارتباط، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج. في عددٍ من البلدان، تتمّ دعوتهم إلى المدارس لإخبار قصصهم الشخصية حول كيفية انضمامهم إلى ومغادرتهم المجموعات المتطرّفة العنيفة، وللتحذير من مخاطر وخيبات الانضمام إلى مثل هذه المجموعات. ولقد أنشأ البعض مواقعهم الالكترونية الخاصّة وأجروا تدريبهم الخاصّ[36]. وفي أماكن أخرى، توجد شهادات خطّية وأفلام من الشباب المتطرّفين العنيفين السابقين، يمكنُ استخدامها في التعليم. وكما هي الحالُ دائمًا، من المهمّ دعوة متطرّفين عنيفين من حركات مختلفة، كي لا يظهر أنّ التطرّف العنيف يصدرُ دائمًا عن مجموعةٍ أو فئةٍ معيّنة.

حياتي السابقة – مؤسّسة تيم باري جوناثن بول للسلام

حياتي السابقة هو موردٌ تعليمي متعدّد الوسائط يتوجّهُ إلى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و19 سنة. ويستند إلى فيلم وثائقي يعرضُ القصص الشخصية لأربعة متطرّفين سابقين، أو «قدامى».

يستكشفُ الفيلم التثقيفي الأسباب التي دفعت هؤلاء الأشخاص إلى اتّخاذ قرار الانخراط في النزاع العنيف، وتبعات قراراتهم، ولماذا تركوا مجموعاتهم. ويبيّنُ أخيرًا كيف تطوّرت حياتهم منذ إقلاعهم عن العنف. يرافق الفيلم سلسلة من ورش العمل التي تسهّل المحادثات حول موضوعٍ شائك.

أمّا الغاية من هذا المورد فتتمثّل في اصطحاب الشباب في رحلةٍ للتعلّم والفهم عن أسباب التطرّف العنيف، وآثاره، وموروثاته.

لمعرفة المزيد: http://foundation4peace.org/projects/my-former-life/

الإعلام الرقمي - لكلّ مجموعةٍ متطرّفة عنيفة وغير عنيفة تقريبًا موقعها الالكتروني الخاصّ، كما أنّها تدير، في حالاتٍ كثيرة، عدّة مواقع بلغاتٍ مختلفة مع رسائل مختلفة مصمّمة خصّيصًا لجماهير محدّدة. ويبقى كلّ من المتعلّمين والشباب خارج البيئة المدرسية عرضة لدعاياتها وأحقادها. غير أنّ المدارس تتغاضى عن المسألة في أغلب الأحيان. وغالبًا ما يُنظَرُ إلى الروابط بين التطرّف العنيف ووسائل الإعلام كمسألةٍ يتعيّن التعامل معها من قبل مقدّمي خدمات الإنترنت وغيرهم من الجهات المعنية بوسائل الإعلام. ولكن، يجب تغيير هذا المفهوم. فلا بدّ من اتّخاذ تدابير أكثر استباقية لحماية الطلّاب، والشباب بشكلٍ عام، من أشكال التطرّف العنيف التي يتمّ نشرها من خلال وسائل الإعلام، لا سيّما وسائل الإعلام الرقمية. ويشمل ذلك زيادة الوعي في البيئة المدرسية حول وسائل الإعلام أو المواطنة الرقمية، أو كيفية استخدام الإنترنت ووسائل الإعلام الرقمية الأخرى بطريقةٍ بنّاءة، بما في ذلك كيفية تمييز رسائلها الضارّة والسلبية، وكذلك كيفية إنشاء منصّات وشبكات جديدة للحوار والتفاهم المتبادل. ويمكن دمج مفهوم الإلمام بوسائل الإعلام أو المواطنة الرقمية في المنهاج، ليكونَ بمثابة منصّة مشتركة لحثّ المربّين، على نطاقٍ عام، على تطوير

المهارات ذات الصلة. ومن المفيد إشراك المجتمع المدني، فضلًا عن الجماعات على شبكة الإنترنت ووسطاء الإنترنت (مثلاً: محرّكات البحث، ومزوّدو خدمات الإنترنت، والشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت، وما إلى ذلك) لجعل المصدر الرقمي للمعلومات أكثر أمانًا. يمكن أيضًا حشد المدوّنين وغيرهم من الجهات الفاعلة في وسائل التواصل الاجتماعي للعمل مع الطلّاب من أجل تنفيذ التعليم الرقمي حول المواطنة[37].

التعليم حول المواطنة الرقمية

يعترف مفهوم المواطنة الرقمية بأنّ الأطفال يستفيدون من المشاركة الناشطة والمسؤولة في العالم الرقمي. ومن أجل أن تكونَ المشاركة فعّالة، يجب أن يمتلك الأطفال كفاءاتٍ تمكّنهم من استكشاف الفرص التي تقدّمها تكنولوجيات المعلومات والاتّصالات بشكلٍ كامل، ومقاومة المخاطر المرافقة. وتعرّفُ دراسةٌ حديثة لليونسكو في بانكوك المواطنة الرقمية باعتبارها «القدرة على إيجاد المعلومات، والوصول إليها، واستخدامها، وخلقها بطريقةٍ فعّالة؛ والتفاعل مع المستخدمين الآخرين ومع المحتوى بطريقةٍ ناشطة، وناقدة، ومراعية، وأخلاقية؛ وتصفّح عالم الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات بطريقةٍ آمنة ومسؤولة، مع إدراك حقوق الشخص». ويشتمل ذلك على ثلاثة أبعاد:

1. الإلمام الرقمي: القدرات المعرفية، والإبداعية، والناقدة لخلق المحتوى والتفاعل معه
2. المناعة الرقمية: القدرة على إدارة المخاطر على شبكة الانترنت
3. الحقوق والمسؤوليات الرقمية: القدرة على إدراك حقّ الفرد في الوصول العادل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات والحقّ في الخصوصية، مع تحمّل مسؤولية احترام حقوق الآخرين

المرجع: مراجعة سياساتية: بناء المواطنة الرقمية في آسيا والمحيط الهادئ من خلال الاستخدام الآمن، والفعّال، والمسؤول لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات. اليونسكو، بانكوك، 2016.
http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002468/246813e.pdf

المعلّمون - أخيرًا وليس آخرًا، يلعبُ المعلّمون دورًا محوريًا في منع التطرّف العنيف – ليس كعملاء رقابة بل كمربّين. فلدى احتكاكهم المباشر مع الشباب، قد يكونون قدوة، وعملاء للتغيير، ووسطاء، فيعزّزون الحوار ويقدّمون نموذجًا عن الاحترام المتبادل. وقد يكونون أيضًا الأوائل في تحديد علامات الراديكالية المؤدّية إلى العنف والحدّ منه عن طريق استكشاف المسائل الجدلية. أخيرًا، يمكن للمعلّمين أن يشكّلوا جسرًا بين المدرسة، والعائلات، والمجتمع المحلّي الأوسع لضمان عمل جميع الجهات المعنية نحو غايةٍ مشتركة لدعم ومساعدة المتعلّمين المعرّضين للخطر.

ولتمكين المعلّمين من لعب دورٍ بنّاء كوسطاء للسلام، يجب استشارتهم، وتحفيزهم، وتزويدهم بأدوات التعليم والتعلّم الملائمة. ويشمل ذلك تطوير قدرتهم على تعزيز مجموعةٍ من المهارات المعرفية وغير المعرفية لدى المتعلّمين – مثل التفكير الناقد، وتعدّدية وجهات النظر، وفهم التعقيد، والشجاعة الأخلاقية، والسلوك المسؤول على الإنترنت – من خلال التدريب قبل الخدمة وفي أثنائها. يجب أيضًا تشجيع المعلّمين على أن يحترموا، وينتبهوا إلى التحدّيات الشخصية للمتعلّمين فيما يتصارعون مع مسائل الهوية والمعنى. وينبغي عدم إغفال هذا البعد إذا كان على المعلّمين أن يزوّدوا المتعلّمين بالتوجيه الملائم وفي الوقت المناسب، بما قد يساعد في تقويض عمليات الراديكالية.

أخيرًا، يجب تزويد المعلّمين بالدعم النفسي والاجتماعي الملائم لمواجهة وتخطّي تأثير هجمات وتهديدات المجموعات المتطرّفة العنيفة التي تعيق قدرتهم على لعب دور بنّاء في الوقاية.

للأسف، يجب الاعتراف بأنّ المعلّمين قد يكونون مُحرِّضين على التطرّف العنيف من خلال نشر رسائل الكراهية والتعصّب التي تؤثّر سلبيًا على المتعلّمين والمناخ المدرسي. وفي مثل هذه الحالات، يجب تطبيق وإنفاذ الإجراءات والعقوبات القائمة ضدّ خطاب الكراهية.

4. طـــرائـق التنفيـــذ

4. طرائق التنفيذ

لا يوجد نموذج واحد ينجح في جميع الحالات - تبعًا لقدرات كلّ بلد (المؤسّسية، والمالية، والبشرية)، والتزامه السياسي بجهود الوقاية، وتعرّضه للتطرّف العنيف، يمكن تنفيذ أنواع مختلفة من نشاطات الوقاية. يفترضُ هذا الدليل أنّ كلّ بلد أو نظام تعليمي يوجد في مرحلةٍ مختلفة من الاستعداد في هذا الخصوص. بالتالي، فإنّ برامج التنفيذ سوف تتباين بين بلدٍ وآخر. ومن المهمّ التشديد على أنّه لا توجد مقاربة واحدة لمنع التطرّف العنيف من خلال التعليم.

كذلك، فإنّ نطاق وطبيعة التطرّف العنيف وعوامل الدفع والجذب المرتبطة به ليست هي نفسها في جميع الحالات وفي جميع الأوقات، وكذلك الأمر بالنسبة إلى نقاط قوّة ونقاط ضعف الأنظمة التعليمية الوطنية من ناحية التصدّي لتحدّيات التطرّف العنيف. ولعلّ إجراء تقييم موضوعي للوضع في بلدٍ ما يساعدُ على تفادي خطر الاستناد إلى افتراضاتٍ خاطئة، الأمر الذي قد يحدّ من فعالية السياسات والبرامج المستقبلية.

إجراء تحليل للوضع

يجب أن تستند سياسات الوقاية إلى تحليلٍ سليم للوضع.
في ما يلي أمثلة عن أسئلةٍ يجب الإجابة عنها قبل تطوير السياسات:

- ما هي المظاهر الحالية ومدى انتشار التطرّف العنيف في البلد؟
- ما هي المجموعات الأكثر تعرّضًا للخطر؟
- ما هي المناطق الجغرافية الأكثر عرضةً في البلد؟
- ما هي الدوافع المحلّية، والإقليمية، والدولية للمظاهر المحلّية للتطرّف العنيف؟
- ما هي الحاجات المُعبَّر عنها إلى التعليم بشأن منع التطرّف العنيف بحسب جميع مجموعات الجهات المعنية، بما في ذلك تلك الأكثر تعرّضًا للخطر والأعضاء السابقون في المجموعات المتطرّفة العنيفة؟
- أيّ أشخاص وأيّ منظّمات يضطلعون أساسًا بالعمل في هذا الميدان؟ وهل من دروس مستفادة بشأن تأثيرهم؟

إنّ هذه الأسئلة وأسئلة أخرى مشابهة، سوف تساعد القطاع التعليمي على تقييم أهمية المسألة بالنسبة إلى سياق البلد. ويجب إجراء التحاليل للوضع بمشاركة باحثين أخصّائيين و«أصوات» من الفئات أو المجموعات التي تُعتبَر «معرّضة للخطر»، بالإضافة إلى المجتمعات المحلّية المعنية. فحشدُ مجموعةٍ واسعة من وجهات النظر وقاعدة كبيرة من المعلومات (الوطنية والدولية) لهذا العمل، يحدُّ من إمكانية إغفال المعارف الهامّة حول العوامل التي يُحتمَل أن تساهم في التطرّف العنيف وعلاجاتها الممكنة.

لمزيدٍ من المعلومات، يُرجى مراجعة خطوط الأسئلة المُطوَّرة من قبل الصندوق العالمي للانخراط المجتمعي والمرونة: http://www.gcerf.org/

يتضمّن هذا القسم مجموعة مختارة من مقاربات التنفيذ القطرية الشائعة. وهي مُقدَّمة كأمثلة إرشادية، أو ليتمّ تكرارها، أو تكييفها، أو إعادة هندستها، بحسب الاقتضاء. بالطبع، لا يُتوقَّع أن يتمّ تنفيذ كلّ ذلك، بل هي لائحة أو قائمة من المقاربات التي يمكن جمعها أو تطويرها بشكلٍ فردي لتلبية احتياجات كلّ بلد.

المبادئ التوجيهية - من المهمّ لدى تنفيذ أيّ من هذه النشاطات أن تؤخذ بعين الاعتبار المبادئ الأساسية التالية التي من شأنها أن تساعد على ضمان فعالية التدخّلات في تقويض الظروف المؤدّية إلى التطرّف العنيف. يجبُ على النشاطات:

- أن تكون مستندة إلى حقوق الإنسان (أي أن تدعم الحقوق الإنسانية لجميع المتعلّمين، لا سيّما الحقّ في التعليم)
- أن تساهم في مخرجات تعلّمية أوسع تحسّنُ نوعية وأهمية التعليم وفقًا للهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة أو خطّة التعليم حتّى عام 2030[38]
- أن تُطوَّر وتُوسَّع على أساس تقييمات مبنية على أدلّة ونتائج التقييم
- أن تكون واضحة بما فيه الكفاية لمعالجة المظالم الحقيقية للمتعلّمين (النظامية والنفسية الاجتماعية)
- أن تكون تشاركية (تضمّ الشباب، والأهل والعائلات، والقادة المجتمعيين، والعاملين الاجتماعيين والصحّيين، والوكالات المعنيّة بإنفاذ القانون، والسلطات البلدية، إلخ.) في كلّ مرحلة، من التصميم حتّى التقييم

النشاطات «الخاصّة بمنع التطرّف العنيف» و«المرتبطة بمنع التطرّف العنيف»

تميّز جهود الوقاية عادةً بين نوعَين من السياسات أو النشاطات لمنع التطرّف العنيف ومكافحته. كما هو مذكورٌ في مشروع وثيقة عمل فرقة العمل التابعة للأمم المتّحدة والمعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب توجيهات بشأن الفرق بين البرامج والمشاريع «الخاصّة بمنع التطرّف العنيف» و«المرتبطة بمنع التطرّف العنيف» (2016)، فإنّ أحدهما محدّد، والآخر مرتبط بالغرض. فتهدفُ النشاطات «الخاصّة بمنع التطرّف العنيف» إلى منع التطرّف العنيف بطريقةٍ مباشرة وهادفة، مثلاً من خلال عرض ومناقشة شهادات من شباب متطرّفين عنيفين سابقين في مدارس واقعة ضمن منطقة جغرافية معرّضة بشكلٍ خاصّ للتطرّف العنيف. أمّا النشاطات «المرتبطة بمنع التطرّف العنيف» فتسعى إلى تحقيق أهداف مفيدة لمنع التطرّف العنيف في صفوف الطلّاب، إنّما تكونُ مُصمَّمة لتحقيق أهداف تعليمية عامة. فمعالجة مسائل التطرّف العنيف، من خلال التعليم «العادي» المتعدّد الثقافات أو حول المواطنة العالمية، هي مثالٌ عن النشاط «المرتبط بمنع التطرّف العنيف».

4.1. مقاربات على صعيد القطاع

اختارت بعض البلدان الانخراط في مبادرات على صعيد القطاع لتحديد الأولويات الوطنية وضمان الالتزام المؤسّسي بجهود الوقاية. تشمل هذه المقاربات تطوير خطط أو استراتيجيات وطنية لمنع التطرّف العنيف، تتضمّن مكوّنات تعليمية (مثلاً: الجزائر، بوركينا فاسو، الدانمارك، فنلندا، فرنسا). والأقلّ شيوعًا هو أنّ بعض البلدان تطوّر سياسات واستراتيجيات متميّزة لمنع التطرّف العنيف من خلال التعليم (مثلاً: فرنسا، المغرب، المملكة المتّحدة). في الحالتَين، من المفيد مواءمة هذه الخطط مع السياسات التعليمية القائمة التي تساهم في تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة بشأن التعليم أو خطّة التعليم حتّى عام 2030. يجب أيضًا أن تدعم السياسات المشتركة بين القطاعات بشأن الوقاية من التطرّف العنيف، التي تشتمل على تدابير تختصّ بالتوظيف، والحماية الاجتماعية، إلخ.

كذلك، قد تكونُ المقاربات على صعيد القطاع عبارة عن تأسيس وحدات تنسيق مركزية لمنع التطرّف العنيف ضمن وزارة التربية أو الثقافة (مثلاً: السويد). قد تكون هذه الترتيبات مفيدة لضمان استفادة تدابير الوقاية من دراية جميع الجهات المعنية بالتعليم ودعم الجهود الجارية لزيادة جدوى التعليم. وينتج عن ذلك خلق شبكة من مراجع الاتّصال لمنع التطرّف العنيف عبر النظام التعليمي (مثلاً: فرنسا) وضمن وزارات أخرى ذات صلة.

أمثلة عن النشاطات:

- تطوير خطط وطنية بين قطاعات متعدّدة لمنع التطرّف العنيف وإجراء مراجعات سياساتية
- إنشاء وحدات تنسيق مركزية لمنع التطرّف العنيف ضمن وزارات التربية
- خلق نظام لمراجع الاتّصال على مستويات المدارس والمناطق، و/أو عبر الحكومة لضمان تنسيق التدخّلات المرتبطة بالتعليم.
- تطوير قياسات للرصد والتقييم من أجل قياس التقدّم المُحرَز في الوقاية والدعم

4.2. مقاربات حول المنهاج

تلعبُ وثائق المنهاج دورًا أساسيًا في صياغة فهم المتعلّمين لأنفسهم والعالم من حولهم. ويجب أن تركّز المقاربات المنهجية لمنع التطرّف العنيف على ضمان شمولية المناهج المنشودة والتي يتمّ تعليمها، وتطوير المزايا الأساسية التالية لدى المتعلّم والتي هي في صميم التعليم حول المواطنة العالمية: (أوّلاً) مطّلعون ومُلِمّون بطريقة ناقدة؛ (ثانيًا) منفتحون اجتماعيًا ويحترمون التنوّع؛ (ثالثًا) مسؤولون أخلاقيًا ومنخرطون[39].

ويمكن تطوير هذه المهارات من خلال مواد تقليدية (مثلاً: التربية المدنية، التاريخ، الأدب، التربية البدنية والرياضة، الدراسات الاجتماعية، إلخ.) أو من خلال مشاريع ومهام شاملة للمنهاج. وهذه الأخيرة تشجّع المتعلّمين على العمل عبر الاختصاصات وخلق فرص للمشاركة في «التعلّم من خلال العمل».

يمكن أيضًا تعزيز الجدوى العامة للمناهج من خلال ضمان ارتباط المحتوى بالقضايا الراهنة التي تهمّ المتعلّمين، سواء كانت شخصية، أو محلّية، أو إقليمية، أو عالمية[40]. كذلك، ستغتني عملية تطوير المناهج وتنفيذها إذا كان الممارسون منخرطين بشكلٍ ناشط. فإذا تمّ السعي للحصول على وجهات نظر كلّ مجموعة من الجهات المعنية والاعتراف بها في أثناء عملية تطوير المناهج، فسيكونُ هناك فرصة أكبر كي يُعلَّم المنهاج نفسه بشكلٍ فعّال ويُعتبَر شاملاً، وكي يلبّي احتياجات مجموعة الطلّاب المتنوّعة التي يسعى إلى خدمتها. وينبغي اعتبار مديري المدارس والمعلّمين كجهات معنية ذات أهمية خاصّة. فمشاركتهم تزيدُ بدرجةٍ كبيرة من التزامَهم بتنفيذ المنهاج في المدارس والصفوف[41].

أمثلة عن النشاطات:

- إدراج محتوى خاصّ من خلال مواد منفصلة (التركيز مثلاً على الرفاه، والحياة المدرسية، وديانات العالم، والمواطنة العالمية، إلخ.)
- مقاربات شاملة للمنهاج تشجّع الدراسات المتعدّدة الاختصاصات والتعلّم القائم على تنفيذ المشاريع
- دمج المحتوى والمواضيع ضمن المنهاج، لا سيّما في مواد ناقلة أساسية، كالتاريخ، والتربية المدنية، والتربية على المواطنة؛ والفلسفة؛ والدراسات الاجتماعية

4.3. تدريب ودعم المعلّمين

إنّ التنفيذ الناجح لجهود الوقاية من خلال الأنظمة التعليمية يعتمدُ على قدرات المربّين، والمعلّمين، وموظّفي المدارس. فهم يشكّلون الواجهة المباشرة مع الطلّاب وعائلاتهم، فيقعون بالتالي على الخطوط الأمامية للوقاية. وبما أنّ التطرّف العنيف يرتبط بمسائل معقّدة – تتعلّق ربّما بالتوتّرات والنزاعات الاجتماعية–الاقتصادية، أو الثقافية، أو الدينية، أو الإثنية – لا يشعرُ جميع المعلّمين بالثقة لمعالجة المسألة مباشرةً. وقد يتغاضى المعلّمون أنفسهم عن الصور النمطية الانقسامية ويكونون غير مستعدّين للتشكيك في افتراضاتهم. إذا لم يشعر المعلّمون بأنّهم مستعدّون عاطفيًا أو مهنيًا للقيام بذلك، فينبغي ألّا يدخلوا في محادثات حول التطرّف العنيف والمواضيع التي تولّد التوتّرات. فنجاحُ جهود الوقاية يعتمدُ

على قدرة المعلّمين على فهم وإدارة تحيّزاتهم الخاصّة. لذلك، من المهم جدًا أن يكون المعلّمون والمربّون عمومًا على وعي بالرسائل التي ينقلونها (عن قصد أو عن غير قصد) في الصفّ. يمكن أن يتمّ ذلك من خلال نشاطات هادفة ومُكيَّفة لبناء القدرات، بما في ذلك التبادلات بين الأقران، ومع موظّفي المدارس والمربّين العاملين خارج نظام التعليم الرسمي. وتشمل المواضيع التي يمكن استكشافها: دوافع التطرّف العنيف؛ والمسارات إلى الراديكالية المؤدّية إلى التطرّف العنيف؛ ودور التعليم والمعلّمين تحديدًا في الوقاية؛ والمواقف الفردية للمعلّمين إزاء العنف؛ ومناقشة المسائل الخلافية في الصفّ؛ والسياسة والممارسة للتعليم عن وجهات النظر الدينية وغير الدينية للعالم من خلال التعليم المتعدّد الثقافات؛ وحلّ النزاعات والوساطة؛ والمقاربات التعليمية الدامجة، إلخ.

وعندما يتعذّر على المدرسة تكليف مسؤول كفؤ لإجراء التدريب للمعلّمين، يُفضَّل أن تتشارك عدَّة مدارس مدرّبًا واحدًا كفؤًا للمعلّمين، بدلاً من إسناد المهمّة إلى شخصٍ غير خبير يفتقر إلى المهارات اللازمة لمعالجة الموضوع.

علاوةً على ذلك، قد يكونُ من المفيد إشراك شخص أساسي أو مرجعي في التدريب، بحيث يكونُ من أعضاء المجتمع المحلّي ويحظى بقبولٍ على نطاقٍ واسع، ويتمتّع بفهم جيّد لعمليات الراديكالية المحلّية المؤدّية إلى العنف. ويمكن للمتطوّعين أن يشكّلوا إضافةً إلى مجموعة الموارد البشرية. ولكن، بالطبع، ينبغي إجراء تقييم دقيق لمؤهّلاتهم، سواء من حيث مواصفاتهم الشخصية وكفاءاتهم لأداء المهمّة.

أمثلة عن النشاطات:

- تدريب قبل وفي خلال الخدمة حول التطرّف العنيف، وأسبابه، ودوافعه، ومظاهره؛ المقاربات التربوية للوقاية؛ دور المعلّمين في الوقاية
- الدعم النفسي الاجتماعي للمعلّمين المتأثّرين بالتطرّف العنيف

أساسيات الحوار من معهد طوني بلير للتغيير العالمي

يعطي هذا المورد للطلّاب الأدوات اللازمة لبناء مجتمعات دامجة ترحّب بالتنوّع. أساسيات الحوار هو جزءٌ من البرنامج التعليمي «جينيريشن غلوبل» من معهد طوني بلير للتغيير العالمي (مؤسّسة طوني بلير الإيمانية سابقًا)، وهو مُقدَّم لاستخدامه في الصفوف حول العالم. إنّه مجاني ويمكن استخدامه لمساعدة أيّ شخص يريد إعطاء الشباب العناصر الأساسية للتحاور بطريقةٍ بنّاءة. ويتضمّن كلّ فصل نظريةً ونشاطاتٍ عملية لمساعدة المعلّمين على استكشاف، وتطوير، وممارسة مهارات الحوار في صفوفهم.

يمكن تنزيله باللغة الانكليزية، أو العربية، أو الأردية على الرابط التالي:
http://tonyblairfaithfoundation.org/projects/supporting-next-generation/
supporting-next-generation-essentials-dialogue-0 يمكن تنزيله لجهاز iphone/ipad
على الرابط التالي: https://itunes.apple.com/us/book/id1125961970

4.4. المقاربات والتدخّلات القائمة على المدرسة ككلّ

يعرّف المكتب الدولي للتربية التابع لليونسكو المقاربة القائمة على المدرسة ككلّ باعتبارها نشاطات «تنطوي على تلبية احتياجات المتعلّمين، والموظّفين، والمجتمع المحلّي الأوسع، ليس فقط ضمن المنهاج، بل عبر المدرسة ككلّ والبيئة التعلّمية. ويفترض ذلك عملاً جماعيًا وتعاونيًا في ومن قبل المجتمع المدرسي لتحسين تعلّم الطلّاب، وسلوكهم ورفاههم، والظروف التي تدعمُ ذلك»[42].

تُعتبَر المقاربات القائمة على المدرسة ككلّ فعّالة بشكلٍ خاصّ لبلوغ المتعلّمين وتوفير استجابات شمولية لشواغل التطرّف العنيف المتزايد. ويمكن للمدارس، باعتبارها نماذج مصغّرة عن المجتمع، أن توفّر فرصًا للطلّاب لتطبيق دروس التفكير النقدي والتعليم المدني في أطر الحياة الواقعية. وهي توفّر أيضًا إطارًا لاختبار فرص التطوّع أو لإطلاق مشاريع خدمة مجتمعية يمكن أن تكون ذات تأثير تحويلي. وبشكلٍ عام، تزدادُ فعالية عملية تطوير المهارات التي تبني مناعة المتعلّمين حيال التطرّف العنيف إذا كان التعلّم ناتجًا عن الاختبار المباشر[43].

وتغطّي المقاربات القائمة على المدرسة ككلّ مجموعةً واسعة من النشاطات التي تتّصل بسياسات المدرسة، وجودة المنهاج والتعليم، وقيادتها وإدارتها، وثقافتها (التي تشمل روحية المدرسة، وقواعدها، وعوائدها)، ونشاطات تلاميذها، وتعاونها مع المجتمع المحلّي الأوسع[44].

أمثلة عن النشاطات:

- تجمّعات المدارس التي تعالج مسألة التطرّف العنيف؛ مناقشات مفتوحة حول المسائل الخلافية
- تطوير سياسات مناهضة للتنمّر ومدوّنات سلوك من خلال عمليات تشاركية تضمّ الطلّاب، والمعلّمين، وموظّفي المدرسة، والعائلات
- خدمات رعاية ورفاه الطلّاب (بما في ذلك خدمات التوجيه والمشورة)
- مشاريع بقيادة الشباب تدعمُ الحوار بين الثقافات والمناخات المدرسية الدامجة
- دعوة متحدّثين لمناقشة المسائل مع التلاميذ والأهالي: مسؤولون في مجال إنفاذ القانون، متطرّفون عنيفون سابقون، أخصّائيون في مجال الإعلام/الانترنت، إلخ.

4.5. التعليم غير النظامي والمبادرات المجتمعية

نظرًا إلى أنّ عمليات الراديكالية المؤدّية إلى التطرّف العنيف تحصلُ بالدرجة الأولى على المستوى المحلّي، تُعتبَرُ جهود الوقاية فعّالة بشكلٍ ملحوظ إذا نُفِّذت من خلال مقاربات مجتمعية ونشاطات تعليمية غير نظامية. والواقعُ أنّ المربّين، والممارسين، والأهل، والشباب على حدّ سواء، يؤكّدون مرارًا وتكرارًا التأثير الإيجابي لهذه المقاربات في تعزيز التسامح وانخراط الشباب. فمن خلال تغذية العلاقات الإيجابية بين الشباب أو المجتمعات المحلّية التي قد تكونُ في نزاع بخلاف ذلك (داخل المدارس أو خارجها)، فإنّها تشجّعُ التأمّل الذاتي، والتفكير النقدي، والقيادة، والمناعة، ليس فقط بالنسبة إلى الشباب، بل أيضًا بالنسبة إلى عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلّية. وهي تشكّلُ بالإضافة إلى ذلك فرصًا ممتازة لتطوير وتعميم رسائل بديلة لتلك التي تنشرُها المجموعات المتطرّفة العنيفة التي تقومُ على التعصّب ووجهات النظر الطائفية للعالم.

ومن أجل ضمان فعّالية هذه البرامج، ينبغي أن تكون مدروسة، ومستدامة، وذائعة بين الأوساط المحلّية[45]. كذلك، يجب على الجهات المعنية المجتمعية، بما في ذلك المدارس وموظّفوها، أن تنخرط بشكلٍ استباقي أكثر في تطوير واستخدام المقاربات التعليمية الإبداعية التي تعكس (أو تعزّز) السياسات الدامجة المُروَّج لها من خلال الأنظمة التعليمية.

أخيرًا، من أجل ضمان أن تؤدّي النشاطات المجتمعية إلى تغييرٍ مستدام، من المهمّ إدراج نشاطات رصد وتقييم ذات صلة ضمن البرامج، بغية قياس التصوّرات، وكذلك تغيّر السلوك قدر المستطاع. ويمكن أن يتمّ ذلك من خلال استطلاعات رأي بسيطة، أو دراسات استقصائية، أو مجموعات تركيز، أو اجتماعات عامّة[46].

أمثلة عن النشاطات:

- البرامج التعليمية الفنّية والرياضية
- الاجتماعات العامة لنشر المعلومات وتبادلها على صعيد المجتمع المحلّي
- منصّات التعلّم الالكتروني
- الدعم للمجموعات الشبابية
- مراكز للشباب تُقدَّم فيها التوجيهات والمشورة
- برامج التوعية العائلية
- برامج التعليم غير النظامي للأمّهات
- التدريب القائم في مكان العمل وزيادة التوعية حول إدارة التنوّع

حملة #متّحدون مع التراث

بلغت حملة #متّحدون مع التراث، التي أطلِقَت في آذار/مارس 2015، الملايين من الأشخاص في إطار جهودها الرامية إلى زيادة التوعية حول الحاجة إلى حماية التراث والتنوّع الثقافي والاحتفال بهما، وتوفير خطاب بديل للدعاية العنيفة للمتطرّفين.

فيما تتعرّض فيه مواقع التراث الثقافي التي لا يمكن تعويضها والتعبيرات الثقافية للهجوم بشكلٍ متزايد، من المهم جدًا زيادة التوعية بين الشعوب والمجتمعات المحلّية،

لا سيّما الشباب، حول أهمية تعزيز المعرفة بثقافات العالم، وتطوير خطابات جديدة من قبل الشباب استجابةً لانتشار رسائل الكراهية والتدمير المتعمّد للتراث الثقافي. وتتيحُ التكنولوجيات الرقمية والإنترنت، التي لها تأثير مباشر على طريقة التعبير عن التنوّع الثقافي وتصوّره، وكذلك على كيفية تعلّم الشباب والتعبير عن أنفسهم، فرصةً للتصدّي لتحدّي الراديكالية من خلال الثقافة.

في إطار حملة #متّحدون مع التراث، قامت اليونسكو بتطوير شراكةٍ مع مؤسّسات فنّية ومنظّمات شبابية من أجل إشراك الشباب في حملات لزيادة التوعية بغية حماية تراثنا الثقافي المشترك.

لمزيدٍ من المعلومات: http://www.unite4heritage.org/

4.6. الشراكات بين القطاعات

غنيّ عن القول إنّ الشراكات هي حجرُ الزاوية لجهود الوقاية الفعّالة التي تستهدف التطرّف العنيف. فالمدارس والأنظمة التعليمية لا تستطيع بشكلٍ عام أن تعالج وحدها مجموعةً كاملة من دوافع التطرّف العنيف وأن تحدّ منها، كما لا تستطيع أن تدعم بشكلٍ فعّال المتعلّمين المعرّضين للخطر وعائلاتهم من دون التعاون مع قطاعات أخرى من المجتمع، ومنها القضاء، والصحّة، وخدمات الحماية الاجتماعية. فالمجتمعاتُ المحلّية المتأثّرة بتهديد التطرّف العنيف، من خلال نشاطاتها وبالتعاون مع الأخصّائيين المعنيين داخل المدارس وخارجها، تلعبُ دورًا محوريًا في الوقاية، كونها تبني التماسك المجتمعي والمناعة حيال التطرّف العنيف. أمثلة عن النشاطات:

- اجتماعات التنسيق المنتظمة على المستوى البلدي التي تضمّ قادة مجتمعيين من المجموعات الدينية وغير الدينية كافة، وجميع الجهات المعنية (العاملون في المجالَين الاجتماعي والصحّي، والوكلاء المعنيون بإنفاذ القانون، ومجتمعات الأعمال، إلخ.)
- تطوير إجراءات الإحالة مع ومن أجل القادة المجتمعيين والمربّين
- الحملات الإعلامية والتثقيفية العامة والفعاليات الثقافية التي تثبت العزم المشترك لجميع الجماعات المحلّية التي يتألّف منها المجتمع على وضع حدّ لخطاب الكراهية والتطرّف العنيف.

5. الأسئلــة الأكثر شيوعاً

5. الأسئلة الأكثر شيوعًا

س1. كيف يمكن للمدارس أن توفّر منصّة آمنة ومفتوحة للحوار والنقاش حول المسائل المرتبطة بالتطرّف العنيف والتي تُعتبَر حسّاسة سياسيًا من قبل المجتمع المحلّي أو البلد؟

ج- يحتاج الطلّاب إلى مكان آمن لمعالجة المسائل المرتبطة بالتطرّف العنيف، ومنها تلك التي تُعتبَر «من المحرّمات». وكلّما كانت المسائل حسّاسة أكثر، كلّما احتاجَ الطلّاب أكثر إلى فرص لمعالجتها في بيئاتٍ آمنة. ولمنع تصعيد النقاشات حول المسائل الحسّاسة إلى جدالاتٍ سياسية، يجب تأطير المسائل بطريقةٍ واضحة، منذ البداية، مع هدفٍ تعلّمي محدّد. ففي حال وجود نزاع مثلاً بين مجموعات إثنية معيّنة في المجتمع المحلّي، قد يكون من الملائم مقاربة الموضوع من خلال نقاش حول «الحوار بين الثقافات» و«تعلّم العيش معًا». ويمكن تسريع فهم الطلّاب لمفهومٍ معيّن عبر استخدام أمثلة محلّية محدّدة. فنقطة الدخول يجب أن تكون الهدف التعلّمي المحدّد، وليس الموضوع الحسّاس، حيث يتمّ تأطير الأخير ضمن الأوّل. فمن شأن ذلك أن يمنع تحوّل النقاش إلى جدال سياسي ليبقى متمحورًا حول عملية التعلّم.

س2. هل يجب على المدارس أن تعالج المسائل المرتبطة بالتطرّف العنيف من دون أيّ إشارة إلى الأنظمة السياسية التي يعتبرها الطلّاب مسؤولة عن التطرّف العنيف؟

ج- التربية الفعّالة لمنع التطرّف العنيف ستكون شاملة، فتسمح للطلّاب بمراجعة جميع المواضيع والمسائل المتّصلة، بما في ذلك الأنظمة السياسية والمؤسّسية الأوسع، إذا اعتُبرت مجدية ومفيدة لتعميق فهم الطلّاب للمادة. والغرض من هذه المراجعة الشاملة يتمثّلُ في تشجيع الطلّاب على تطوير مهاراتهم الخاصّة للتفكير النقدي، من أجل فهم تعقيد الظواهر السياسية والمؤسّسية وديناميّاتها المتشابكة. ومن غير الوارد تجنّب ذكر نظام سياسي يُعتبَر، إمّا بحقّ أو بدون حقّ، مسؤولاً عن التطرّف العنيف. فالسلبية أو التجنّب من شأنهما فقط أن يولّدا قلّة الثقة بالمؤسّسات التعليمية وأن يقوّضا موثوقيّتها بين الطلّاب. ولكن، يجب أن يحصل النقاش ضمن إطار تربوي واضح، إذ قد تتحوّل مناقشة الصفّ بدونه

إلى جدالٍ سياسي. فلدى معالجة المسائل الحسّاسة في إطارٍ مدرسي، من الأساسي أن يبقى تركيزنا على الأهداف التعلّمية ذات الصلة (مثلاً: تطوير حجج قائمة على الأدلّة، والتفكير النقدي، والتأمّل الذاتي، إلخ.) وأن نميّز بوضوح بين الدعاية والحقائق.

س3. يُعتبَر التعليم عن المواطنة العالمية مقاربة تعليمية مفيدة لمعالجة التطرّف العنيف. ولكن، هل يُجدي نفعًا حينما لا يكونُ هناك فهم مشترك للمواطنة؟

ج- بالنسبة إلى اليونسكو والأمم المتّحدة، لا ينطوي التعليم عن المواطنة العالمية على الترويج لوضعٍ قانوني يفوقُ الحدود الوطنية، بل هو مبدأ تعليمي. والمفهومُ لا يتعارض، إذا نُظِرَ إليه من هذه الزاوية، مع الأطر الوطنية للهوية أو المواطنة أو غيابهما. التعليم عن المواطنة العالمية هو مقاربة يمكن إدراجها ضمن المواد القائمة، كالتربية المدنية أو التاريخ، حتّى لو لم يكن هناك فهم واضح للمواطنة. ويمكن إدراج التعليم عن المواطنة العالمية عن طريق إدخال مبادئ أساسية مشتركة بين جميع الثقافات، والمساعدة على بناء الوعي بأنّ جميع الأفراد يتشاركون الإنسانية الواحدة. على سبيل المثال، تشتمل هذه المبادئ على احترام التنوّع، والإدماج، والتضامن من أجل الإنسانية. وإذا كان يُعتبَر في إطار السياق المحلّي أنّه من غير الملائم الإشارة إلى «المواطنة العالمية»، يمكن تأطير هذه المبادئ المذكورة أعلاه بشكلٍ مختلف، وإدراجها ضمن عناوين مختلفة، مثل «التعليم من أجل ثقافة السلام» أو «تعلّم العيشِ معًا». ولعلّ قوّة وفعالية التعليم على المواطنة العالمية في تقويض التطرّف العنيف لا يُستمدَّان من التسمية، بل من المبادئ التي يروّج لها.

س4. هل يجب أن يشكّل التعليم الديني جزءًا من الاستراتيجيات الآيلة إلى منع التطرّف العنيف من خلال التعليم؟

ج- يدّعي بعض المتطرّفين العنيفين ارتكاب أعمال العنف بإسم الدين، فيشوّهون بالتالي مبادئ هذه الأديان نفسها. وهذا يولّد المفهومَ الخاطئ بأنّ التطرّف العنيف هو مسألة دينية. فإذا كان التعليم عن الأديان والمعتقدات الدينية يُعتبَر ضروريًا، ينبغي أن يتمثّل أحد أغراضه في إزالة هذه المفاهيم الخاطئة[47]. من خلال هذه البرامج، يجب أن يتعلّم الطلّاب عن قيم الديانات المختلفة وأن يقدّروها. في الوقت نفسه، ينبغي تناول «التعليم الديني» أو «التعليم

الذي يركّز على تعاليم دين معيّن» بطريقةٍ حكيمة، وفقًا للأطر القانونية الوطنية والسياسات المعمول بها. فالتعاليم الدينية التي تروّج للعداء العلني تجاه الأديان أو المجتمعات المحلّية الأخرى، أو التي تتقبّل خطاب الكراهية، هي تعاليم تطرحُ إشكالية وينبغي دحضها. ومن المهمّ تأمين التعليم الديني الذي يطوّر نظرة منفتحة وأوسع للعالم، ويتضمّن فهمًا دقيقًا لوجهات النظر غير الدينية للعالم، وقد يقتضي وضع توجيهات تربوية إضافية وتدريب المعلّمين.

س5. في غياب التعريف الواضح للتطرّف العنيف، كيف يمكن للمنهاج أن يطرح الموضوع؟

ج. صحيحٌ أنّ التطرّف العنيف والمفاهيم الأخرى ذات الصلة ليست لها تعاريف متّفق عليها دوليًا. بالتالي، قد يجادل البعض بأنّ هذه المفاهيم ذاتية جدًا بحيث تتعذّر معالجتها في المدارس. غير أنّ هذه الحالة لا تنطبق على التطرّف العنيف فحسب. فـ«المواطنة العالمية» أيضًا ليس لها تعريف متّفق عليه عالميًا، ولكنّ هذا لا يمنع أيّ بلد من إدخالها في المنهاج. وصحيح أنّه قد يكونُ من الصعب تعريف المصطلحات، إنّما هناك عناصر مفاهيمية موجودة عادةً في العديد من مقاربات وإدراكات هذه المفاهيم. فقد يكونُ من المفيد البدء بهذه العناصر الأساسية عبر توجيه الطلاب في مراجعتها من منظور سياقهم المحلّي. وهذا سيمكّنهم من التوصّل إلى فهم يحترم الجوهر المفاهيمي إنّما له أيضًا جدوى سياقية. والأهمّ أنّه يجب إفهام الطلّاب أيضًا أنّ هناك وجهات نظر مختلفة حول التطرّف العنيف والمفاهيم الأخرى ذات الصلة: فالتنوّع هو جزءٌ من الواقع الذي يحيط بالمفاهيم. وربّما كان غياب التعاريف فرصةً ليتعلّموا أنّ هناك وجهات نظر وآراء مختلفة للعالم، وأنّه لا بدّ من احترامها. ولا يُفترَض بهذا التنوّع أن يشكّل مصدرًا للنزاع العنيف.

س6. هل من الضروري الانخراط في منع التطرّف العنيف من خلال التعليم في بلدٍ لا يوجد فيه تهديد ظاهر للتطرّف العنيف؟

ج. يمكن بسهولة اعتماد بعض التدابير الموصى بها لمنع التطرّف العنيف من جانب البلدان التي لا يوجد فيها تهديد وشيك بالتطرّف العنيف. فإدراج سياسات تعليمية دامجة تعزّز احترام التنوّع وتدعم بيئات التعلّم الآمنة والتمكينية، إلى جانب الأساليب التربوية المبتكرة

التي تشجّع المناعة والتفكير النقدي، مفيدٌ لتعزيز التماسك الاجتماعي، وتحسين جودة التعليم بشكلٍ عام وجدواه، وتعزيز رفاه المتعلّمين. وليست هذه التدابير مفيدة فقط لتقويض التطرّف العنيف. فقد تكون بعض الإجراءات المحدّدة، مثل إنشاء أنظمة الإحالة لدعم الطلّاب المعرّضين للخطر، أكثر ملاءمةً للبلدان التي تواجه تهديدات ملموسة بالتطرّف العنيف. مع ذلك، وبما أنّ المجنّدين غالبًا ما يعملون على شبكة الإنترنت، ويتخطّون الحدود الوطنية، فإنّ جميع المتعلّمين قد يتعرّضون لخطابات متطرّفة عنيفة. فمن المفيد بالتالي زيادة الوعي بشكلٍ عام لدى الجهات المعنية بالتعليم بغضّ النظر عن مستوى التهديد المحسوس، في حين سيختلف مقدار تبنّي تدابير محدّدة ومدى استثمار الحكومة في تنفيذها؛ فينبغي أن يعتمد ذلك على حجم المخاطر، الذي يُحدَّد وفقًا لإحصاءاتٍ موثوقة، وللبحوث النوعية والاتّجاهات.

س7. هل يمكن لأنظمة التعليم الرسمية أن تمنع التطرّف العنيف فعليًا؟ وما يجب أن يكون هدفها النهائي؟

ج. عندما نبحث على شبكة الإنترنت عن مجموعة متطرّفة عنيفة بقصد الانضمام إليها، فإنّ فكرة الوقاية لا تعود نافعة. فبعد بلوغ هذه المرحلة، يكون الفرد قد بدأ يسيرُ فعليًا على طريق التطرّف العنيف، ما يستوجب اتّخاذ تدابير للتدخّل. وإنّ وجهات النظر المشكّكة بدور التعليم الرسمي في منع التطرّف العنيف غالبًا ما تنتج عن التوقّع غير الواقعي بأنّ التعليم الرسمي يستطيع أن يوقف عملية الراديكالية المؤدّية إلى العنف التي ستتكشّف. هناك عناصر وقائية في تدابير التدخّل المبكر، إنّما ليس هذا هو الدور الذي يتوقّع أن يؤدّيه التعليم في القطاع الرسمي، بل من شأن الدور الوقائي للتعليم أن يكفل عدم تحوّل أماكن التعلّم إلى أرض خصبة للتطرّف العنيف، وأن يبني على عكس ذلك دفاعات السلام والاحترام في أذهان المتعلّمين. لا يمكن للتعليم أن يعمل على الكشف عن المتطرّفين العنيفين المحتملين، غير أنّه يستطيع تزويد المتعلّمين بالمهارات اللازمة لتحدّي الأيديولوجيات، والخرافات، ونظريات المؤامرة، والرؤى العالمية الإقصائية التي يستند إليها التطرّف العنيف في كثير من الأحيان. بالتالي، فإنّ التعليم هو استراتيجية للوقاية على المدى المتوسّط والطويل، وهو من بين أكثر الاستراتيجيات فعاليةً في التأثير على شرائح كبيرة من الناس.

س8. ما الذي يجب القيام به لتعزيز الشراكات المتعدّدة القطاعات بين القطاع التعليمي ومجتمعات محلّية وشركاء آخرين خارجه؟

ج- ليس باستطاعة المدارس أو القطاع التعليمي وحده التكفّل بمجمل نطاق التدابير الوقائية المطلوبة، بل إنّ الشراكات بين القطاعات المختلفة تُعَدّ جوهرية. إنّما قد تكونُ التحدّيات في هذه الناحية أكثر من الفرص. وأحدُ العوائق الأساسية هو الدور المُفترَض لقطاع التعليم. فتقليديًا، يهتمّ القطاع بالمخرجات التعلّمية التي تتعلّق بالمعارف، والمعلومات، والمهارات. ويتمّ التشديد في تعليم مرحلة الطفولة المبكرة على اكتساب الطلّاب للقيم، والمواقف، والأنماط السلوكية التي ستسمحُ لهم بأن يصبحوا أعضاء مسؤولين في المجتمع، لكنّ ذلك يتقلّص تدريجيًا في المستويات الأعلى من التعليم. أمّا عملية التنشئة الاجتماعية للطلّاب فلم تكن جزءًا من المهمّة المتصوّرة لقطاع التعليم. وهذا يساهم في وجهة نظرٍ مفادُها أنّه ليس على قطاع التعليم التعاون مع الجهات الفاعلة المحلّية والمجتمعية الأخرى التي تلعب أدوارًا حاسمة في التنشئة الاجتماعية العامة للطلّاب. وفي حين هناك حاجة إلى إحداث تحوّل كبير في المنظور ضمن قطاع التعليم نفسه، إنّما يمكن بذل جهود المناداة على مستوى المدارس الفردية لإدراج التنشئة الاجتماعية بوصفها هي أيضًا مهمّة حيوية وأساسية للمؤسّسات التعليمية.

مـلاحظـات ختامية

1 استراتيجية الأمم المتّحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/RES/60/288) التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتّحدة بتاريخ 8 أيلول/سبتمبر 2006، هي وثيقة عالمية فريدة من نوعها لتعزيز الجهود الوطنية، والإقليمية، والدولية لمكافحة الإرهاب. لمزيدٍ من المعلومات، يُرجى زيارة الرابط التالي: https://www.un.org/counterterrorism/ctitf/un-global-counter-terrorism-strategy

2 دور اليونسكو في الترويج للتعليم كأداةٍ لمنع التطرّف العنيف؛ 197 EX/Decision 46، تشرين الأوَّل/أكتوبر 2015.

3 القسم الأوّل المتعلّق بالتدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدّية إلى انتشار الإرهاب يطلب من الدول الأعضاء «تعزيز الحوار والتسامح والتفاهم فيما بين الحضارات والثقافات والشعوب والأديان»، و«الترويج لثقافة السلام والعدالة والتنمية البشرية، وللتسامح العرقي والوطني والديني، واحترام جميع الأديان أو القيم الدينية أو المعتقدات أو الثقافات، عن طريق القيام، حسب الاقتضاء، بوضع وتشجيع برامج للتثقيف والتوعية العامة تشمل جميع قطاعات المجتمع»، كما يشجّع اليونسكو على لعب دور أساسي في هذا الصدد (القسم الأوَّل، الفقرتَان 2–3).

4 يعترف بأنّ «مكافحة التطرّف العنيف الذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب، بما في ذلك منع نشر الفكر المتطرّف، تشكّل عاملاً أساسيًا في التصدّي لتهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ويدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة هذا الضرب من ضروب التطرّف العنيف (الفقرة 15)، كما يشدّد على الدور الذي من شأن التعليم أن يلعبه في مكافحة الخطابات الإرهابية (الفقرة 19).

5 أنظر تحديدًا الفقرات 15–17 التي تشجّع الدول الأعضاء على دعم التعليم من أجل المواطنة العالمية، بما في ذلك التعليم على السلام وحقوق الإنسان، للمساعدة على منع التطرّف العنيف؛ والتي تشجّع المديرة العامة على القيام بتعزيز الدور الريادي لليونسكو في مجال تعزيز وتوفير التعليم باعتباره وسيلة ضرورية لمنع التطرّف العنيف، وتعزيز قدرة المنظّمة على مدّ يد العون للدول الأعضاء في هذا الصدد.

6 يدعو الدول الأعضاء إلى «النظر في استحداث آليات مؤسّسية لتعزيز ثقافة السلام والتسامح والحوار بين الثقافات والأديان تعملُ على إشراك الشباب وتثبيط مشاركتهم في أعمال العنف والإرهاب» (الفقرة 13).

7 توصي الدول الأعضاء بوضع خطط عمل وطنية لمنع التطرّف العنيف بعد عمليةٍ تشاركية تشمل وزارات التربية، والقيادات التعليمية، والجهات المعنية، والمنظّمات غير الحكومية، والشباب، ووسائط الإعلام (الفقرة 44)؛ واتّخاذ التدابير الملائمة لمكافحة جميع أشكال التعصّب، ولا سيّما ما يُعرَض منها في المناهج الدراسية، وفي الكتب الدراسية وأساليب التدريس (الفقرة 50 (ي))؛ وتنفيذ برامج تعليمية تعزّز مفهوم المواطنة العالمية والمهارات الشخصية والتفكير النقدي، والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، واستكشاف سبل إدراج التربية على المواطنة في المناهج والكتب المدرسية والمواد التعليمية، وبناء قدرات المدرّسين والمربّين (الفقرة 54 (ب)).

8 يسلّم بأهمية منع التطرّف العنيف من خلال التعليم عندما يفضي إلى الإرهاب، ويوصي بأن تنظر الدول الأعضاء في إمكانية تنفيذ توصيات خطّة عمل الأمين العام للأمم المتّحدة لمنع التطرّف العنيف، ووضع خطط وطنية وإقليمية في هذا الصدد (الفقرة 40).

9 يهيب بالدول الأعضاء والكيانات المحلّية التي تشارك في دعم جهود منع التطرّف العنيف ومكافحته أن تواصل تيسير تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، بطرق منها التثقيف والتدريب بشأن حقوق الإنسان، واتّباع الإجراءات القانونية الواجبة وإرساء سيادة القانون (الفقرة 4). كذلك، يؤكّد من جديد الدور الهام الذي يمكن أن يؤدّيه التثقيف، بما في ذلك التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، في منع التطرّف العنيف ومكافحته، وفي هذا الصدد، يشجّع الدول على التعاون في بذل الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف والغايات المنشودة في إطار حركة توفير التعليم للجميع، وعلى العمل من أجل تحقيق أهداف إعلان الأمم المتّحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 137/66 المؤرّخ 19 كانون الأوّل/ديسمبر 2011 (الفقرة 7).

10 أ. فرايزر وك. نوليست، 2015، مفهوم مكافحة التطرّف العنيف، تحليلات مركز الدراسات الأمنية في السياسات الأمنية، عدد 183، http://www.css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities-studies/pdfs/CSSAnalyse183-EN.pdf تاريخ زيارة الرابط 17 تشرين الأوّل/أكتوبر 2016.

11 تقرير الأمين العام للأمم المتّحدة – خطّة عمل لمنع التطرّف العنيف، A/70/674، (كانون الثاني/يناير 2016) الفقرة 5.

12 ميريام ويبستر. تاريخ زيارة الرابط: 6 تشرين الأوّل/أكتوبر 2017.

13 الأمم المتّحدة، 2016، أنشطة منظومة الأمم المتّحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتّحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، تقرير الأمين العام، A/70/826.

14 العيش بأمان معًا، 2016، ما هو التطرّف العنيف. تاريخ زيارة الرابط: 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. http://www.livingsafetogether.gov.au/aboutus/Pages/what-is-violent-extremism.aspx

15 استراتيجية الأمم المتّحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (13 تشرين الأوّل/أكتوبر 2010. A/RES/64/297). الديباجة. تاريخ زيارة الرابط: 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/64/297

16 أ. جايميسون وج. فلينت، 2015، الراديكالية والإرهاب: دليل المعلّم لمعالجة التطرّف، منشورات بريليانت.

17 تقرير الأمين العام للأمم المتّحدة، كانون الثاني/يناير 2016، الفقرة 23.

18 مرصد الراديكالية والنزاعات الدينية في أفريقيا، عوامل الراديكالية، أسباب الإرهاب: السنغاليون الشباب يعبّرون عن أنفسهم للمرّة الأولى، داكار، معهد تيمبوكتو. http://bit.ly/2dyXagC تاريخ زيارة الرابط: 7 تشرين الأوّل/أكتوبر 2016.

19 ب. كوليي وأ. هوفر، 2002، الطمع والمظالم في الحرب المدنية، ورقة البنك الدولي للأبحاث السياساتية 2355. http://documents.worldbank.org/curated/en/359271468739530199/pdf/multi-page.pdf تاريخ زيارة الرابط: 17 تشرين الأوّل/أكتوبر 2016.

20 اليونسكو، 2017، ضمان الإدماج والإنصاف في التعليم، مبادئ توجيهية سياساتية

21 المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الوثائق الأساسية للمنتدى، العدالة الجنائية وحكم القانون. https://www.thegctf.org/Portals/1/Documents/Framework%20Documents/Rome%20Memorandum%20-%20ENG.pdf?ver=2016-03-29-134610-213 تاريخ زيارة الرابط: 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

22 اليونسكو، 2017، ضمان الإدماج والإنصاف في التعليم، مبادئ توجيهية بشأن السياسات.

23 يوفّر مجلس أوروبا تعريفًا لخطاب الكراهية: «إنّه يغطّي جميع أشكال التعبير التي تنشر، أو تحرّض على، أو تروّج لـ، أو تبرّر الكراهية العنصرية، أو كراهية الغرباء، أو معاداة السامية، أو غير ذلك من أشكال الكراهية القائمة على التعصّب، بما في ذلك: التعصّب المعبَّر عنه من خلال القومية العدائية والنزعة العرقية، والتمييز، والعداء ضدّ الأقلّيات، والمهاجرين، والأشخاص المتحدّرين من أصول المهاجرين.» http://www.nohatespeechmovement.org/hate-speech-watch تاريخ زيارة الرابط: 11 تشرين الأوّل/أكتوبر 2016.

24 المدارس الثانوية في بنغلادش: النسبة، والجودة، والتبعات بالنسبة إلى الإصلاح؛ من إعداد محمّد نياز أسدالله، ونازمول شودري، وسيد راشد الزايد جوش؛ البنك الدولي، 2009. http://siteresources.worldbank.org/EXTDEVDIALOGUE/Resources/BangladeshMadrasaReportFinal.pdf

25 أبحاث أجراها بيتر سودفيلد حول «التعقيد التكاملي»، يمكن مراجعتها على شبكة الانترنت: https://sites.google.com/site/icthinking/home تاريخ زيارة الرابط: 17 تشرين الأوّل/أكتوبر 2016.

26 اليونسكو، 2011، عدسة التنوّع الثقافي: أداةٌ عملية لإدراج الثقافة في التنمية – دليل تربوي http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CLT/pdf/The%20Cultural%20Diversity%20Lens_Pedagogical%20guide.pdf

27 تقرير مرصد الأعمال الحرة في العالم 2016. يمثّلُ هذا الرقم 29٪ من جميع المتعلّمين. عالميًا، يوجد حوالى 263 مليونًا خارج المدرسة – بما في ذلك 61 مليون طفل في سنّ الدراسة الابتدائية، و60 مليون مراهق في سنّ الدراسة الثانوية الدنيا، و142 مليون شاب في سنّ الدراسة الثانوية العليا. ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء هي المنطقة التي يوجد

فيها أكبر عدد من الأطفال خارج المدرسة (31 مليونًا، ٪52 من المجموع) والمراهقين خارج المدرسة (24 مليونًا، ٪39). أمّا آسيا الجنوبية فهي المنطقة التي يوجد فيها أكبر عدد من الشباب خارج المدرسة في سنّ الدراسة الثانوية العليا (69 مليونًا، ٪48). (ص. 182)

28 حماية الأطفال من التنمّر – تقرير للأمين العام للأمم المتّحدة، 26 تمّوز/يوليو 2016.
http://srsg.violenceagainstchildren.org/document/a-71-213__1483
تاريخ زيارة الرابط: 19 تشرين الأوّل/أكتوبر 2016.

29 اليونسكو، 2009، وقف العنف في المدارس – دليل المعلّم
http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001841/184162e.pdf
تاريخ زيارة الرابط: 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

30 المرجع المذكور. الصفحتان 15 و16 تتضمّنان أمثلة عن الطرق التأديبية التعليمية.

31 أ. ل. داكوورث وم. سيليغمان، 2005، التأديب الذاتي يفوقُ مؤشّر الذكاء أهميةً في التنبّؤ بالأداء الأكاديمي لدى المراهقين، العلم النفسي، الجزء 16، العدد 12، ص. 939-44.

32 قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة 1325 بشأن المرأة، والسلام، والأمن.
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N00/720/18/PDF/N0072018.pdf?OpenElementتاريخ زيارة الرابط: 1 كانون الأول/ديسمبر 2016

33 ب. كارتر، 2013؛ النساء والتطرّف العنيف، مركز موارد الحوكمة والتنمية الاجتماعية (GSDRC). http://www.gsdrc.org/docs/open/hdq898.pdf
تاريخ زيارة الرابط: 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

34 المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. تاريخ زيارة الرابط: 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.
https://www.thegctf.org/Portals/1/Documents/Toolkit-documents/English-The-Role-of-Famiies-in-PCVE.pdf

35 ر. جاكسون، 2014، معالم – سياسة وممارسة للتعليم عن وجهات النظر الدينية وغير الدينية للعالم في التعليم المتعدّد الثقافات، مجلس أوروبا. https://www.coe.int/t/dg4/education/Source/resources/signposts__EN.pdf تاريخ زيارة الرابط: 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

36 على سبيل المثال: خطوات صغيرة – من الكراهية إلى الأمل
http://smallstepsconsultants.com/who-are-we/

37 ك. فيرغوسون، 2016، مكافحة التطرّف العنيف من خلال استراتيجيات الإعلام والتواصل، الشراكة من أجل الأبحاث حول النزاع، والجريمة، والأمن
http://www.paccsresearch.org.uk/wp-content/uploads/2016/03/Countering-Violent-Extremism-Through-Media-and-Communication-Strategies-.pdf_تاريخ زيارة الرابط: 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

38 الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان التعليم الجيّد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع بحلول العام 2030.. http://www.unesco.org/new/en/education/themes/leading-the-international-agenda/education-for-all/sdg4-education-2030/

39 اليونسكو، 2015، التربية على المواطنة العالمية: مواضيع وأهداف تعلّمية.
http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002329/232993e.pdf تاريخ زيارة الرابط: 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

40 ب. ستاباك، 2016، ما الذي يصنعُ منهاجًا جيّدًا؟ التأمّل الدائر رقم 2 حول المسائل الراهنة والجوهرية في المنهاج والتعلّم. المكتب الدولي للتعليم./http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002439/243975e.pdf تاريخ زيارة الرابط: 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

41 المرجع نفسه.

42 المكتب الدولي للتربية التابع لليونسكو. http://www.ibe.unesco.org/en/glossary-curriculum-terminology/w/whole-school-approach تاريخ زيارة الرابط: 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

43 المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. مذكّرة أبو ظبي حول الممارسات الجيّدة للتعليم ومكافحة التطرّف العنيف. https://www.thegctf.org/documents/10162/159880/14Sept19__GCTF+Abu+Dhabi+Memorandum.pdf تاريخ زيارة الرابط: 20 تشرين الأوَّل/أكتوبر 2016.

44 ه. رايهاني، مقاربة مدرسية شاملة: مقترح للتعليم من أجل التسامح في إندونيسيا. النظرية والبحث في التعليم، آذار/مارس 2011، الجزء 9، العدد 1، ص. 23–39.

45 توصيات قدّمها المشاركون في ورشة عملٍ حول «مكافحة التطرّف العنيف: ما هو دور برامج الرياضة، والفنون، والثقافة؟» من تنظيم المركز العالمي للأمن التعاوني وهداية، 21–22 أيّار/مايو 2014، الإمارات العربية المتّحدة. http://www.globalcenter.org/events/countering-violent-extremism-what-role-for-sports-arts-and-culture-programs/ تاريخ زيارة الرابط: 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

46 الممارسات الجيّدة بشأن الانخراط المجتمعي والعمل الشرطي الموجّه مجتمعيًا كأدواتٍ لمكافحة التطرّف العنيف». https://toolkit.thegctf.org/document-sets/community-engagement-community-oriented-policing?page=0%2C1%2C0
تاريخ زيارة الرابط: 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

47 منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسّسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، 2007، مبادئ توليدو التوجيهية حول التعليم عن الأديان والمعتقدات في المدارس الرسمية. http://www.osce.org/odihr/29154?download=true تاريخ زيارة الرابط: 1 كانون الأوّل/ديسمبر 2016.

قطاع التربية

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

منع التطرّف العنيف من خلال التعليم

دليلٌ لصانعي السياسات

يتضمّن هذا المنشور توجيهاتٍ تقنية للأخصّائيين في مجال التعليم (صانعي السياسات، والمعلّمين، ومختلف الجهات المعنية بالشأن التعليمي) حول كيفية مواجهة التحدّيات الملموسة التي يطرحُها التطرّف العنيف.
يسعى الدليل بشكلٍ خاصّ إلى مساعدة صانعي السياسات ضمن وزارات التربية على تحديد الأولويات من ناحية الإجراءات الفعّالة المرتبطة بالتربية الوقائية، والتخطيط لها، وتنفيذها، بما يساهمُ في جهود الوقاية الوطنية.

9 789236 000657

أهداف التنمية المستدامة

٤ التعليم الجيد